الأمم المتحدة

CEDAW/C/LAO/Q/7/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
22 June 2009
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة
الدورة الرابعة والأربعون
٢٠ تموز/يوليه – ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩

الردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية*

* يصدر هذا التقرير بدون تحرير رسمي.

100709 100709 09-37581 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الردود على الأسئلة المقدمة من اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أعقاب النظر في التقرير الجامع للتقريرين السادس والسابع المقدم من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

معلومات عامة

١ - يرجى تقديم المزيد من المعلومات عن عملية إعداد التقرير الجامع للتقريرين السادس والسابع لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وينبغي أن تتضمن هذه المعلومات الإدارات والمؤسسات الحكومية التي شاركت في إعداد التقرير وأن تبين ما إذا كانت قد جرت استشارة المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات النسائية.

جرى من خلال العملية التالية الإعداد للتقرير الجامع للتقريرين السادس والسابع المعني بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

أولا، شكلت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لجنة صياغة من أجل إعداد التقرير الجامع وتتضمن اللجنة المذكورة منظمات ووكالات حكومية مختلفة من بينها أمانة لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة وغيرها من الوزارات المختصة وما يساويها من وكالات. ويقع على عاتق هذه اللجنة واجب إعطاء التعليمات ورصد إعداد ودراسة مشروع التقرير بحيث يجري التأكد من أن محتوياته شاملة وصحيحة وذات صلة، في نفس الوقت الذي يجري فيه تنفيذ الاتفاقية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

ثانيا، عهدت لجنة الصياغة لإعداد التقرير الوطني إلى فريق خبراء من مركز المعلومات وتنمية الموارد المتعلقة بالجنسين (مركز المعلومات) التابع لاتحاد لاو النسائي بإعداد مشروع القرير وابتكار أدوات لجمع البيانات وتحليلها بحيث تكون إطارا مرجعيا للتقرير.

ثالثا، عقدت لجنة الصياغة سلسلة من الجلسات لإحاطة أعضائها علما بأهداف التقرير وعملية صياغته وكذلك بالمهام الموكلة إلى كل منهم. وعلى جميع مستويات لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمراة واجب التنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بغية تيسير جمع البيانات وتقديم المعلومات إلى فريق خبراء الصياغة.

رابعا، بعد انتهاء فريق خبراء الصياغة من المشروع الأولي، تعتمده لجنة الصياغة كورقة عمل للتشاور مع لجان النهوض بالمرأة من مختلف الوزارات والوكالات المختصة. وفي هذا الصدد، عُقدت ثلاث جولات للتشاور على الصعيد المركزي بغية صقل مشروع التقرير. ويعرض بعد ذلك المشروع المنقح للتقرير للتشاور مع المنظمات الدولية المختصة في

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بما فيها المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وقد عقدت لجنة الصياغة بعد ذلك أربع جلسات للانتهاء من المشروع المنقح للتقرير والتصديق عليه بناء على المدخلات المجمعة من الجلسات السابقة الذكر. وبعد ذلك، قُدم المشروع النهائي للتقرير إلى الحكومة للنظر فيه واعتماده بوصفه التقرير الوطني لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٢ - يتضمن التقرير بيانات إحصائية محدودة مصنفة بحسب الجنس عن حالة المرأة في عدة مجالات مشمولة بالاتفاقية، بما في ذلك فئات مختلفة من النساء. يرجى تقديم معلومات عن الطريقة التي تعتزم بها الحكومة تحسين عملية جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر،والنساء الحضريات والريفيات، والنساء من الفئات العرقية فيما يتعلق بالمجالات التي تشملها الاتفاقية.

أولا، لحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سياسة إحصائية واضحة فيما يتعلق بإنشاء النظام الإحصائي الوطني في عام ٢٠٠٢،كما دعا إليه مرسوم رئيس الوزراء رقم ١٤٠ المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وكما سبق ذكره في التقرير السابق المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أصدرت الحكومة الإشعار رقم ٠٠٠٩ لمكتب رئيس الوزراء المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ المعني بتضمين البيانات المصنفة حسب الجنس في النظام الإحصائي الوطني. وضمانا لتنفيذ وفعالية الإشعار المذكور في جميع أنحاء البلد، أصدر مكتب رئيس الوزراء ورقة إرشادية رقم ٠١٨ مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ يحث فيها الوكالات الحكومية على تحويل شروط الإشعار إلى واقع.

ثانيا، تتولى الوكالات الحكومية المختلفة الاضطلاع بتنفيذ سياسة الحكومة بشأن جمع البيانات. فعلى سبيل المثال، بدأت وزارة التعليم جمع البيانات المصنفة حسب الجنس منذ عام ٢٠٠٥ عن طريق تحسين البيانات الإحصائية المصنفة حسب الجنس بمؤشرات مثل: معدل القيد الإجمالي، ومعدل القيد الصافي، ومعدل التكرار، ومعدل الانقطاع عن الدراسة، ومعدل إكمالها، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، وعدد المدارس، وعدد الفصول الدراسية، وعدد المعلمين في كل من المدارس العامة والخاصة، وغير ذلك من العناصر المتعلقة بجميع الدرجات والمستويات والمجالات الدراسية في جميع أنحاء البلد. وفي عام ٢٠٠٨، جرى أيضا جمع الدراسات العرقية بأربع لغات مختلفة عن طريق ربط صعيدي المناطق والمقاطعات بالصعيد الوزاري، والتمكين من ممارسة تحليل المعلومات في كل مقاطعة وفي المناطق الحضرية والريفية.

ثالثا، رغم أن سياسة الحكومة قد أُدخلت منذ عدد من السنين فقد كان تنفيذها الفعلي أقل وضوحا على الصعيد الوطني نظرا لسوء نشر المعلومات ونقص الموارد البشرية

والمالية، وبخاصة في المناطق الريفية النائية. وستولي الحكومة المزيد من الاهتمام في التقرير الدوري القادم بتقديم النصح إلى جميع أصحاب المصلحة لكي يتصرفوا وفقا للشروط والتوجيهات الإرشادية الواردة في الإشعار السالف الذكر لمكتب رئيس الوزراء.

٣ - طلبت اللجنة، في تعليقاتها الختامية السابقة، إلى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نشر التعليقات الختامية المتعلقة بالتقرير الجامع للتقارير الأوّلي والثاني والثالث والرابع والخامس[1] على نطاق واسع. ويرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لإطلاع المسؤولين الإداريين، والمسؤولين الحكوميين والسياسيين، فضلا عن عامة الجمهور والنساء أنفسهن بمن فيهن الريفيات والنساء من شتى الفئات العرقية وفئات الأقليات، على الخطوات المتخذة لكفالة المساواة القانونية والفعلية بين المرأة والرجل. وينص التقرير على أن المسؤولين الحكوميين لديهم درجة محدودة من الوعي والفهم لأمور اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويرجى تقديم تفاصيل عن التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لتوعية المسؤولين الحكوميين والقضاة والمحامين، من خلال التدريب الكافي، بشأن التمييز الجنساني وحماية حقوق الإنسان للمرأة.

فيما يلي الإجراءات المتنوعة التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بنشر توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

أولا، قامت لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة بترجمة الملاحظات الختامية إلى اللغة اللاوية، كما أصدت هذه الملاحظات باللغتين اللاوية والإنكليزية. ووزعت نسخ من هذه المنشورات على جميع لجان النهوض بالمرأة على جميع المستويات من أجل مواصلة نشرها مع نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي سبقت ترجمته إلى اللغة اللاوية.

ثانيا، نظمت لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة واتحاد لاو النسائي حلقات عمل وحلقات دراسية للمسؤولين الحكوميين على الصعيدين الوطني والمحلي، باستخدام النصوص المترجمة للاتفاقية والملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والنهج الجنساني والسندات القانونية اللاوية المتعلقة بحقوق المرأة بوصفها وثائق أساسية للمناقشة المعنية بتنفيذ الاتفاقية في لاوس. وفضلا عن ذلك، نظمت لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة أيضا اجتماعا إقليميا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يومي ١٤ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عن أفضل ممارسات الإبلاغ والرصد والتنفيذ بالنسبة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما نظمت أيضا مجموعة من الاجتماعات بشأن تشاطر

(١) انظر CEDAW/C/LAO/1-5، الفقرة ٧٥.

التجارب، ومعرضا لما حققته جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من إنجازات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

ثالثا، جرى نشر المعلومات أيضا من خلال وسائط الإعلام، مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف. وقد جرى الاضطلاع بذلك بأشكال مختلفة، مثل أشرطة الفيديو القصيرة والمقالات الإخبارية وعمود عن الاتفاقية وعن تعزيز وحماية حقوق المرأة والأدوار الجنسانية العادلة. ويشارك في وضع محتويات هذه الأشكال المختلفة لنشر المعلومات لجنة لاو الوطنية، للنهوض بالمرأة ووزارة العدل واتحاد لاو النسائي ووزارة الصحة العامة ووزارة التعليم وغيرها.

وهذه بعض الأمثلة التي قامت بها لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة في مجال التوعية بشأن تعزيز دور المرأة في مجتمع لاو.

الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسسي ومركز الاتفاقية

٤ - يرجى بيان الخطوات الأخرى الأخرى التي اتخذتها الدولة الطرف منذ النظر في التقرير السابق في سنة ٢٠٠٥ لوضع إطار تشريعي شامل يتوافق مع الاتفاقية لتحقيق حماية كافية للمرأة من التمييز، بما في ذلك توفير سبل الانتصاف، ولتوعية المرأة بشأن حقها في التحرر من التمييز.

يتضمن الإطار التشريعي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لكفالة حماية المرأة من التمييز منذ عام ٢٠٠٥ ما يلي:

أولا، أُدخلت تعديلات على القانون الجنائي لتجريم الأفعال التمييزية ضد المرأة، وفقا لما دعا إليه النظام القانوني الجنائي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الذي يتكون من القانون الجنائي والأحكام الجنائية لمشاريع القوانين ذات الصلة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ولهذا سيسفر التمييز ضد المرأة على أنه فعل إجرامي وانتهاك للقانون الجنائي أوالأحكام الجنائية في قانون تنمية المرأة وحمايتها.

ثانيا، صاغت لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النهوض بالمرأة، واعتمدتها للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ بغية إزالة العقبات التي تمنع المرأة من تعزيز مصالحها وكفالة مساواتها في الحقوق والتنمية مع نظيرها الذكر في جميع المجالات.

ثالثا، تنص المادة ٤ من القانون المعدل المعني بالتعليم (الذي اعتمدته اللجنة الوطنية بمقتضى قرار الجمعية الوطنية رقم ٤٣ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧) على أن ”الدولة والمجتمع يعقدان العزم على تنمية نظام التعليم الوطني من حيث النوعية، مما يخلق الفرص للجميع

للحصول على التعليم، وبخاصة لسكان المناطق الريفية والنائية والنساء والأطفال والفئات الضعيفة، وتهيئة ظروف تمكن عددا أكبر من الأفراد من الحصول على التعليم المهني. وتنص المادة ٣٦ على أن ''الدولة قد قررت سياسة لمنح علاوات للطلبة من الأسر الفقيرة والفئات الضعيفة وبخاصة النساء وذوي الأصل العرقي والطلبة الموهوبين أو الأذكياء، وتشجيع الأشخاص والمنظمات والمجتمعات المحلية على توسيع نطاق مساعداتهم إلى تلك الفئات من الأفراد بالوسائل المناسبة''.

٥ - إضافة إلى التعليقات الختامية السابقة للجنة (الفقرة ١٨)، يرجى توضيح التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لإدراج الاتفاقية في النظام القانوني الداخلي وضمان إمكان الاحتكام إليها في المحاكم؛ ويذكر التقرير أنه أدرج تعريف لمصطلح "التمييز ضد المرأة" في مرسوم رئيس الوزراء رقم ٢٦ المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بشأن تنفيذ قانون تنمية المرأة وحمايتها. وفي هذا الصدد يرجى تزويد اللجنة بما يستجد بشأن أية خطط لإدراج تعريف التمييز ضد المرأة وفقا لنص المادة ١ من الاتفاقية في الدستور أو في أية تشريعات أخرى ملائمة، على النحو الذي أوصت به اللجنة من قبل.

فيما يختص بإدراج تعريف التمييز ضد المرأة في الدستور وغيره من قوانين لاو، ترى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أنه يمكن الوفاء بهذا الطلب عن طريق تعديل الدستور أو أي قانون ذي صلة. وفي هذا الصدد، يكون لدى لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة التعليقات التالية: (١) يقع واجب تعديل الدستور على عاتق الجمعية الوطنية من خلال عملية طويلة نسبيا للنظر فيه. وبالنسبة للتعديلات السابقة، كان على الحكومة أن تعين لجنة مخصصة لوضع مشاريع للتعديلات المدخلة على دستور عام ١٩٩١. واستغرقت اللجنة سنة لإكمال المهمة وتقديم النتائج إلى الجمعية الوطنية لدراستها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن إدخال تعديلات على الدستور كل يوم. وقد مرت ١٢ سنة من اليوم الذي سن فيه الدستور إلى اليوم الذي عُدِّل فيه لأول مرة. ولهذا فتعديل الدستور ليس بمشكلة؛ (٢) لا يتضمن قانون تنمية المرأة وحمايتها، الذي سُنَّ عام ٢٠٠٤، أي تعريف للتمييز ضد المرأة. ولهذا فمرسوم رئيس الوزراء بشأن هذا القانون يقدم تعريفا للتمييز ضدها. وقد اعتُمد المرسوم كجزء من ذلك القانون. وستنظر المحاكم وغيرها من السلطات في قانون تنمية المرأة وحمايتها أو في أي تشريع يتعلق بهذا المرسوم أثناء إجراءات المحاكمات المتعلقة بقضايا الأفعال التمييزية ضد المرأة؛ (٣) قد يجري أيضا إدراج تعريف التمييز ضد المرأة في تشريعات أخرى في فرصة لاحقة.

٦ - كانت اللجنة قد أوصت في تعليقاتها الختامية السابقة، بأن تعمل الدولة الطرف على تعزيز أجهزتها الوطنية بتقديم موارد بشرية ومالية كافية، فضلا عن إنشاء آليات لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوزارات والمستويات الحكومية. وأوصت اللجنة كذلك بوجوب إنشاء هيئات إشرافية حكومية على جميع المستويات لرصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية من أجل النهوض بالمرأة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ (انظر الفقرة ٢٠). ويسلّم التقرير بأن آليات النهوض بالمرأة، وخصوصا فيما يتعلق بالخبرة الفنية للموظفين والمخصصات المحدودة في الميزانية، ليست قوية بما فيه الكفاية. ويرجى ذكر تفاصيل الخطوات المتخذة لتقوية الآليات والمؤسسات المعنية بتعزيزالنهوض بالمرأة، بما في ذلك اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، لتيسير الاتصال مع جميع القطاعات، بما في ذلك اتحاد لاو النسائي، فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ الاتفاقية. ويرجى تقديم معلومات عن تخصيص موارد مالية وبشرية لسير هذه الآليات الوطنية بشكل فعال وعن تنفيذ أمر رئيس الوزراء رقم ٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والذي يتضمن تعليمات للوزارات والمؤسسات الحكومية والإدارات المحلية بإنشاء لجانها للنهوض بالمرأة.

بالنسبة للتوصية بأن تدعم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أجهزتها الوطنية من أجل تعزيز النهوض بالمرأة، تشير الحكومة إلى بعض التدابير المتخذة كما يلي:

أولا، أصدرت الحكومة أمر رئيس الوزراء رقم ٣٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن إنشاء لجنة تعزيز تقدم المرأة على جميع المستويات وأنشطة تلك اللجنة. وجرى حتى الآن تنفيذ الأمر المذكور على نطاق واسع.

ثانيا، أصدر رئيس لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة الأمر رقم ٢٤/لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن إنشاء اللجنة المعنية بتقدم المرأة على جميع المستويات وأنشطة تلك اللجنة، وذلك بغية كفالة التنفيذ المنظم لأمر رئيس الوزراء. وقد جرى الاضطلاع أيضا بذلك على نطاق واسع.

ثالثا، بالإضافة إلى أمر رئيس الوزراء رقم ٣٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أصدرت سلطة الإدارة العامة والخدمة المدنية أيضا الإشعار رقم PACSA/٣٢ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بشأن إنشاء جهاز داعم للجان النهوض بالمرأة من المستوى الوطني إلى المستوى الشعبي. وجرى نشر الإشعار على نطاق واسع بين جميع المنظمات والوكالات الحكومية وداخلها من أجل التنفيذ. ويجري تنفيذ شروط الإشعار في لجان النهوض بالمرأة على جميع المستويات بحيث يضطلع الجهاز الداعم للجان النهوض بالمرأة في

جميع أنحاء البلد بدور تكميلي في بناء قدرات المؤسسات التي تعمل على تعزيز النهوض بالمرأة بحيث تتسق مع أحكام ومتطلبات الاتفاقية والمبادئ التوجيهية لسياسات الحزب والدولة، فضلا عن اتساقها مع الواقع واحتياجات مجتمع لاو.

رابعا، جرى تسجيل عدد من المنجزات. فعلى سبيل المثال أُنشئت الهيئات الحكومية المسؤولة عن النهوض بالمرأة على جميع المستويات: فعلى المستوى الوطني، توجد لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة؛ وعلى المستوى الوزاري وما يساويه من مستويات، توجد اللجان الفرعية للنهوض بالمرأة في الوزارات المختصة والوكالات المساوية لها؛ وعلى مستوى المقاطعات، توجد اللجان الفرعية للنهوض بالمرأة في المقاطعات.

وأنشأت حتى الآن ثمان وزارات وست وكالات مساوية شعبا للنهوض بالمرأة بغية تقديم الدعم في شؤون السكرتارية إلى اللجان الفرعية للنهوض بالمرأة في منظمات كل منها. وفضلا عن ذلك أنشأت ١٦ مقاطعة وفيينتيان العاصمة مكاتب للنهوض بالمرأة لتقديم الدعم إلى اللجان الفرعية للنهوض بالمرأة في المقاطعات. وهذه الهيئات الداعمة جزء من آلية الدولة، ويجري تزويدها بالموظفين والدعم المالي عن طريق الميزانية الإجمالية للوكالات الحكومية لكل منها. وهذه هي جهود أولية للحكومة فيما يتعلق بتعزيز النهوض بالمرأة. ومن المؤكد أن هذه الهيئات تحتاج إلى المزيد من التطوير، حيث أن تزويدها بالموظفين والأموال ليس كافيا. ويجري التشديد على لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة أن تواصل التنفيذ، بما في ذلك إنشاء برنامج لتدريب المسؤولين العاملين على تعزيز النهوض بالمرأة، وأن تقدم التقرير إلى الحكومة بهدف تحسين آلية أكثر منهجية وملاءمة، وجذب المساعدة الأجنبية.

٧ - يرجى وصف التقدم المحرز في تحقيق المساواة للمرأة نتيجة لجملة أمور منها تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ المشار إليها في التقرير. وينبغي أن يشمل هذا التقييم أية عقبات أمام تحقيق استراتيجيات التنمية والغايات المستهدفة فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وبناء القدرات المبينة في الخطة الاستراتيجية والتدابير العلاجية المتخذة والنوايا فيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية المستقبلية.

فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة، يمكن إيجازه كما يلي:

أولا، تنفذ اللجان الفرعية للنهوض بالمرأة الملحقة بالوزارات والوكالات والمقاطعات خطة استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة داخل مؤسساتها عن طريق إدماج هذه الخطة ضمن خطط عملها الدورية، وبخاصة عن طريق زيادة عدد النساء في مراكز صنع القرار ووضع خطط لتدريب القيادات والموظفين على التوالي فيما يتعلق بالنهج الجنساني. وقد طورت

بعض الوزارات والوكالات استراتيجياتها الخاصة بها من أجل تعزيز المرأة في منظماتها كجزء من خططها العامة للعمل.

ثانيا، نفذت بعض القطاعات هذه الاستراتيجية محققة نتائج ملموسة في قطاعي التعليم والزراعة على سبيل المثال. ووضعت وزارة التعليم خطة العمل الخاصة بها بحيث تعزز النهوض بالمرأة باعتماد خمسة أهداف: الهدف الأول التوسيع التدريجي لنطاق معدلات التحاق الفتيات بالمدارس في جميع المستويات ليصبحن متكافئات مع الفتيان؛ والهدف الثاني القضاء على أمية النساء البالغات من العمر ١٥-٤٠ سنة بنسبة ٨٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ والهدف الثالث تهيئة ظروف مؤاتية للعاملات تمكنهن من الحصول على التدريب المهني ومهارات الإنتاج التقني؛ والهدف الرابع توفير ظروف تمكن الموظفين الحكوميين من تحديث معرفتهم بالعلوم السياسية والإدارة؛ والهدف الخامس وضع خطة لتحديث المهارات المهنية للمرأة مثل: التخطيط الإنمائي، والمالية والمحاسبة، والشؤون المصرفية، وغيرها. وخططت وزارة الزراعة أيضا لزيادة عدد النساء في التدريب التقني على الإنتاج الزراعي والحراجة وبخاصة في زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات وجرى تنفيذ خطط العمل هذه بالتدريج.

ثالثا، صادفت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صعوبات وتحديات أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، وتمثل ذلك في:

- جرى تغيير أعضاء لجان النهوض بالمرأة في بعض الوزارات والسلطات المساوية أو نقلهم إلى مناصب جديدة، مما نتج عنه صعوبات في متابعة الأنشطة.
- لم تنشئ حتى الآن بعض الوزارات المختصة والوكالات المساوية لها شعبا للنهوض بالمرأة، أو إذا كانت هذه الشعب قد أُنشئت بالفعل، فهي لم تتمكن من العمل باستمرار على نحو منتظم أو لم تعمل على الإطلاق نتيجة لنقص الموظفين أو أنها تمر بعملية تعديل إداري داخلي.
- لم تخصص كثير من المؤسسات بنود الميزانيات من أجل تعزيز النهوض بأنشطة المرأة أو اللجان الفرعية للنهوض بالمرأة، رغم استرعاء انتباه جميع قطاعات الحكومة إلى هذه المسألة على نطاق واسع.
- لدى بعض المنظمات القليل من الفهم بشأن الصحة الإنجابية وصحة المرأة والمساواة بين الجنسين والمسائل الأخرى ذات الصلة.

- لم تُنشر السياسة والاستراتيجية فيما يتعلق بتعزيز النهوض بالمرأة على نطاق واسع في كل وكالة حكومية.

- يرى كثير من الموظفين الحكوميين أن العمل من أجل المساواة بين الجنسين عمل إضافي وهامشي ومنفصل عن عملهم المهني، وبالتالي فما زال الاعتقاد هو أن مسؤولية العمل في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين تقع على عاتق الاتحاد النسائي.

وفيما يتعلق بهذه الصعوبات والتحديات، فقد سبق للوزارات المختصة أن رسمت الخطوط العريضة لبعض الخطط العلاجية.

٨ - إلحاقا بالبيان الوارد في التقرير والذي يفيد بأن المرأة تتاح لها سبل محدودة للحصول على المعلومات القانونية، مما يجعل من الصعب عليها حماية حقوقها القانونية، يرجى إعلام اللجنة بشأن التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لزيادة المعرفة القانونية بين النساء. ويرجى توضيح آلية الشكوى الموجودة التي يمكن أن تلجأ إليها المرأة التي تعاني من تمييز جنساني، ويرجى بيان ما إذا كانت تُوفر للمرأة المعونة القانونية في هذه الحالات. كما يرجى بيان ما إذا كانت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تنظر في إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس (انظر قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨، المرفق).

فيما يتعلق بزيادة المعرفة القانونية للمرأة، ترغب حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في أن تعرض توضيحا إضافيا كما يلي:

أولا، تأخذ حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بسياسة تعزيز وإتاحة فرص التنمية الذاتية والتمكين للمرأة. ومع ذلك، تعترف الحكومة بأن المعرفة القانونية للمرأة لا تزال محدودة. ولا تظهر هذه المشكلة مع المرأة فحسب بل مع الرجل كذلك. وفضلا عن ذلك، فإمكانية وصول المرأة إلى المعلومات القانونية محدود من الناحية البدنية ومن ناحية القدرة. وفي ظل هذه الخلفية، اعتمدت حكومة لاو تدابير مختلفة لزيادة المعرفة القانونية للمرأة. فأولا وقبل كل شيء تركز الحكومة على تعزيز تعليم المرأة كوسيلة رئيسية للوصول إلى قاعدة بيانات المعلومات القانونية. وحددت وزارة التعليم، بوصفها الوكالة الحكومية الرئيسية التي تتناول تعليم المرأة، بعض الأهداف وهي: (١) إتاحة عدد أكبر من فرص الالتحاق بالمدارس للفتيات لكي يتساوين بالتدريج مع الفتيان. (٢) القضاء على الأمية بين النساء البالغات من العمر ١٥-٤٠ سنة. (٣) تهيئة ظروف للنساء تمكنهن من الحصول على التدريب المهني والتقني. (٤) تهيئة ظروف للموظفات الحكوميات تمكنهن من اكتساب معرفة أكبر بالسياسات والإدارة. (٥) تهيئة ظروف للنساء تمكنهن من الحصول على التدريب المهني

في مجالات التخطيط الإنمائي والمالية والشؤون المصرفية والقانون والعلوم – التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، أدخلت جمهورية لاو الديمقراية الشعبية أيضا برنامجا للتعليم غير النظامي للنساء اللاتي فاتتهن فرصة إتمام تعليمهن النظامي بحيث يتمكن من مواصلة تعليمهن العام.

ثانيا، تستخدم الحكومة أيضا وسائط الإعلام الجماهيري لنشر معلومات قانونية تشمل حقوق المرأة والتزاماتها ومصالحها بحيث يكون لدى المرأة في كل من المناطق الحضرية والريفية إمكانية الحصول على معلومات مفيدة عن حماية حقوقها. وإلى جانب ذلك، وُزعت أيضا كتيبات عن حقوق المرأة على الجمهور، وبخاصة على النساء.

ثالثا، تتضمن الآليات الموجودة لمعالجة قضايا المرأة مركز الإرشاد والحماية للنساء والأطفال، وسلطة التحقيقات – المقاضاة، ومكتب المدعي العام، والمحاكم الشعبية، ورابطة المحامين اللاوية، ووحدات الوساطة القروية، وغيرها.

وهذه بعض التدابر التي اتخذتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فيما يتعلق بتعزيز وحماية المرأة وتمكينها من أن تكون على دراية بحقوقها.

وبالنسبة لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، فبالرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لم تتمكن بعد من إنشاء مثل تلك المؤسسة وفقا لمبادئ باريس، يوجد بالفعل عدد من الهيئات الحكومية تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا لواقع وخصائص لاوس.

القوالب النمطية والممارسات الثقافية التمييزية

٩ – وفقا لما ورد في التقرير، لا تزال توجد في المجتمع مواقف نمطية وتقاليد ضارة. ويشير التقرير، في إطار عدة مواد، إلى الأثر السريع الانتشار للقوالب النمطية المتجذرة ثقافيا بشأن تمتع المرأة بحقوقها بمقتضى الاتفاقية، بما في ذلك في مجالات التعليم والعمل، وفي مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات. وتضمنت التعليقات الختامية السابقة للجنة توصية بالاضطلاع بحملة متضافرة على كامل الصعيد الوطني للقضاء على التنميط المتجذر التقليدي لأدوار الجنسين ولتوعية الجمهور بشأن مسائل المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة. يرجى تقديم تفاصيل عن التدابير المعتمدة والأنشطة المضطلع بها للتوعية بأدوار الجنسين في المجتمع بأسره ولا سيما في الأرياف، بهدف تغيير السلوك والقضاء على القوالب النمطية السلبية والممارسات الثقافية التي تميز ضد المرأة. وما هو الدور المتوخى لوسائط الإعلام في هذا الصدد؟

١٠ - يرجى تفصيل الخطوات الملموسة التي اتخذت للانتفاع بالنظام التعليمي، بما في ذلك المنهاج الدراسي، لتعديل القوالب النمطية الجنسانية والقيم والممارسات الثقافية السلبية أو للقضاء عليها بطريقة منهجية ومستديمة.

يمكن وصف التفسير الإضافي لدور الجنسين في مجتمع لاو الحالي كما يلي:

أولا، يشكل دور المساواة بين الجنسين السياسة الرئيسية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن تمكين المرأة. وقد اعتنقت حكومة لاو المساواة بين الجنسين بوصفها عنصرا أساسيا في سياستها بشأن توطيد التضامن الوطني بغية الوفاء بقضية التحرير الوطني السابقة فضلا عن الدفاع والتنمية الوطنيين الحاليين.

ثانيا، الغرض من الأخذ بسياسة للمساواة بين الجنسين القضاء على التمييز ضد المرأة في جميع أنحاء الدولة. إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن القضاء بصفة أساسية على هذا التمييز إلا من الناحية القانونية وفي بعض المؤسسات الحكومية. وما زالت بعض الممارسات التقليدية غير الملائمة من عدد من الفئات العرقية اللاوية موجودة نتيجة موئلها النائي والمعونة الحكومية المحدودة ومستوى التعليم المتدني. وفي ضوء هذه المشكلة، ربطت الحكومة لذلك بين قضية الدور الجنساني وتمكين المرأة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية، وبخاصة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكومة للنمو والقضاء على الفقر.

ثالثا، يهدف تنفيذ برنامج التخفيف من حدة الفقر الذي يتضمن إنشاء قرى نموذجية أو مجموعات من القرى الإنمائية، والقرى المتقدمة ثقافيا، وقرى الرعاية الصحية النموذجية، وقرى خالية من الجريمة، إلى زيادة المعرفة التثقيفية والتوعية لشعب لاو المتعدد الأعراق بحيث يمكنه فهم سياسة الحكومة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين، مع الأخذ في الاعتبار بأن تحقيق برنامج القضاء على الفقر يتضمن عناصر سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.

رابعا، الدعوة هي النهج الرئيسي لتحقيق ذلك. والغرض من الدعوة زيادة تعميق منظور شعب لاو المتعدد الأعراق بشأن الأدوار الجنسانية في مجتمع لاو، ولذلك فبمجرد انتشار الرخاء في المناطق الريفية، ستختفي تدريجيا ممارسات القوالب النمطية السلبية.

خامسا، جرى شن حملة دعوة بإرسال موظفين مهنيين في مجالات مختلفة إلى المناطق الشعبية بغية مساعدة السكان المحليين على تحسين ظروفهم المعيشية. وفي نفس الوقت تستخدم الحكومة وسائط الإعلام الجماهيري لنشر المعلومات عن سياسات الحكومة بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية وأنماط الحياة العلمية وغيرها.

سادسا، نظمت لجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة واللجان الفرعية للنهوض بالمرأة مجموعة من حلقات العمل عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني لأعضاء لجان النهوض بالمرأة على جميع المستويات، حتى يمكنهم بدورهم نشر ذلك التعميم والدعوة إليه وتنفيذه في منظمات ومواقع مسؤولية كل منهم.

سابعا، تضع وزارة التعليم منهاجا تعليميا يحتوي على تدريس الأدوار الجنسانية والمساواة بين الجنسين. وسيتضمن هذا المنهاج الحق في الرعاية الوالدية والحق في التعليم والحق في التنمية والحق في الحماية من التمييز واحترام المرأة وغير ذلك. وفي المدرسة ستتعلم الطالبات والطلبة الأدوار الجنسانية، وحقوق وواجبات كل من المرأة والرجل في مجتمع لاو. وفي مستوى التعليم الثانوي، تؤكد الطبعة الجديدة عن المواطنة حقوق وواجبات المواطنين، بما فيها حقوق الطفل وواجبات أفراد الأسرة، فضلا عن الحقوق الاجتماعية والثقافية والحريات الأساسية للمواطنين، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية.

ثامنا، تضطلع وسائط الإعلام الجماهيري بدور هام في حملة الدعوة. فقد نُشرت المبادئ التوجيهية لسياسة الحكومة وقوانينها ونظمها بشأن تعزيز وحماية حقوق المرأة من خلال وسائط الإعلام الجماهيري كإجراء تكميلي لحملة الدعوة.

العنف ضد المرأة

١١ - وفقا للتوصية العامة رقم ١٩ التي وضعتها اللجنة، وإلحاقا للتعليقات الختامية السابقة للجنة (انظر الفقرة ٣٦)، يرجى تقديم معلومات عن نطاق جميع أشكال العنف ضد المرأة والتدابير التشريعية وغيرها من التدابير المتخذة لمكافحة هذا العنف. ويرجى أيضا تقديم معلومات عن توافر الخدمات الصحية والاجتماعية من أجل الضحايا واستخدام برامج خاصة لبناء القدرات والتوعية لمختلف الفئات (بما في ذلك أفراد الشرطة والمحامون والعاملون الصحيون، والعاملون بالسلطة القضائية) والجمهور بوجه عام. ويرجى تقديم إحصاءات عن عدد الشكاوى والتحقيقات والمحاكمات والإدانات والعقوبات المفروضة على مرتكبي هذه الأفعال، وأية تدابير حمائية و/أو تعويضية مقدمة للضحايا أو لأسرهم، إذا توافرت تلك الإحصاءات.

بناء على قانون تنمية المرأة وحمايتها، يوجد نوعان من العنف ضد المرأة: العنف البدني والنفسي، أوالإضرار بالأصول. وما زال العنف منتشرا من النطاق العائلي إلى النطاق العام، بما في ذلك أماكن العمل. ودائما ما تولي حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اهتماما بمنع أعمال العنف ضد المرأة وتتخذ التدابير الواجبة لذلك. واتخذت الحكومة ما يلي من تدابير:

أولا، فيما يتعلق بالعنف العائلي ضد المرأة، يوفر الفصل ٢ من قانون تنمية المرأة وحمايتها وسائل انتصاف وقائية من العنف ضد المرأة.

ثانيا، بالنسبة للعنف ضد المرأة في المجتمع، يوفر القانون الجنائي المعدل الحماية للمرأة من العنف. واضطلعت الحكومة بتنفيذ تدابير لتعليم وتوعية الجميع بسياسات الحكومة إزاء المرأة وتوسيع نطاق المنظمات النسائية وغيرها من المنظمات الجماهيرية التي تصون مصالح المرأة في أماكن العمل وفي المجتمع بوجه عام، وستواصل الحكومة اتخاذ هذه التدابير. ويقع واجب تثقيف النساء والشباب في القطاع العام بغية تعزيز وحماية المرأة في جميع ميادين العمل على عاتق اتحاد لاو النسائي ونقابة العمال واتحاد الشباب.

ثالثا، يقدم مركز الإرشاد والحماية للنساء والأطفال الذي أنشأه اتحاد لاو النسائي الخدمات للنساء والأطفال الذين يقعون ضحايا للعنف. وعلاوة على ذلك تتاح خدمات الرعاية الصحية بوجه عام أيضا. وفي المناطق الحضرية توجد مستشفيات في كل حي، أما في المناطق الريفية فتوجد مستوصفات في القرية أو في مجموعة القرى. وستقوم المنظمات النسائية في القرى، بالتنسيق مع الخدمات الأخرى، بتقديم المساعدة إلى النساء.

١٢ - يرجى تقديم مزيد من المعلومات عن تنفيذ قانون تنمية المرأة وحمايتها الصادر في سنة ٢٠٠٤ والذي يهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، ومكافحة العنف ضد المرأة، والاتجار بالنساء والأطفال. ويرجى توضيح ما إذا كان لهذا القانون أثر في الحد من هذه الانتهاكات لحقوق المرأة. ويرجى إعلام اللجنة عما إذا كانت الدولة الطرف تنظر في تجريم العنف العائلي وتجريم الاغتصاب بين الأزواج، على النحو الذي أوصت به اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة. ويرجى تقديم معلومات عن عدد المآوى والخدمات المقدمة للضحايا، مبينة بالتفصيل حسب المناطق الحضرية والريفية.

اتخذت الحكومة الخطوات التالية فيما يتعلق بتنفيذ قانون تنمية المرأة وحمايتها، وبخاصة لمكافحة الاتجار بالمرأة وأعمال العنف التي ترتكب ضدها:

أولا، نشرت الحكومة أحكام القانون بغية الارتقاء بوعي الأفراد وفهمهم للاتجار بالنساء والأطفال، وخطر الوقوع ضحية للاتجار بالأشخاص.

ثانيا، تستخدم الحكومة أيضا وسائط الإعلام الجماهيري لنشر المعلومات بعدة أشكال مختلفة، مثل الحوارات الإذاعية وأعمدة الصحف، ونشر نص القانون من خلال وسائط الإعلام واللائحات والكتيبات وغيرها من الوسائل الملائمة.

ثالثا، اتحاد لاو النسائي هو المنظمة الرئيسية المسؤولة عن نشر القانون وتنفيذه بعد ذلك.

رابعا، عُدل القانون الجنائي عام ٢٠٠٥ عن طريق تجريم التمييز ضد المرأة كوسيلة لمنع أعمال العنف ضدها.

خامسا، فيما يتعلق بالمآوى والخدمات المقدمة لضحايا العنف ضد المرأة، يرجى النظر في الإجابة على السؤال التالي.

الاتجار بالنساء والأطفال واستغلال المرأة في البغاء

١٣ - وفقا لما ورد في التقرير، تنشط الدولة الطرف في تنفيذ ٢٠ مشروعا بالتعاون مع المنظمات الدولية والوكالات الوطنية التي تهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مكافحة الاتجار بالبشر. يرجى تقديم مزيد من المعلومات عن هذه التدابير والمبادرات وتوضيح ما إذا كان لها أثر على الحد من حالات الاتجار. وما هي التدابير العملية والعاجلة القائمة لمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والفتيات ولمحاولة إعادة النساء والفتيات اللائي تعرضن للاتجار بهن سالمات إلى أوطانهن؟ وهل توجد أية مبادرات للتعافي وإعادة الإدماج للنساء اللائي يرغبن في التخلي عن ممارسة البغاء، بما في ذلك تثبيط الطلب على البغاء، على النحو الذي أوصت به اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة؟ (انظر الفقرة ٣٠).

يحدث الاتجار بالبشر نتيجة لاستغلال فقر الأفراد. فمعظم ضحايا الاتجار بالبشر من أسر المزارعين الفقيرة والعاطلين ممن لديهم قدر متدني من التعليم، إلا أنهم يرغبون في زيادة دخولهم. وهم يحاولون تلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم الأساسية. وقد سافر كثير من الأفراد إلى الخارج بحثا عن فرص عمل. وصادف النجاح حالات كثيرة، إلا أن عددا مساويا انتهى به الأمر إلى الوقوع ضحية للاتجار بالبشر أو السخرة. وحيث أن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على علم بهذه المشكلة، فقد اتخذت تدابير لمكافحة الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء النساء والفتيات، وهذه التدابير هي:

أولا، عينت الحكومة لجنة وطنية يرأسها وزير الدفاع واعتمدت هذه اللجنة خطة العمل الإقليمية الثانية ونفذتها في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتتضمن خطة العمل الثانية هذه أنشطة تتعلق بتدريب وبناء قدرات للعاملين في مجال مكافحة الاتجار بالمرأة. وجرى تنظيم التدريب لموظفي إنفاذ القانون وسلطات التحقيقات - القضاة والمحامين الذين يتناولون قضاة حالات من يقومون بالاتجار بالمرأة ويستغلون بغاءها.

ثانيا، تعاونت الحكومة مع البلدان المجاورة، وهي تايلند وفييت نام، كما تعاونت مع منظمات دولية.

ثالثا، تقدم الحكومة تعليما عاما للضحايا الأميين بالتعاون مع المنظمات الدولية، وتدريبا مهنيا وتدريبا على المهارات إلى النساء، مما يمكنهن من الوصول إلى سوق العمل في الداخل والخارج.

رابعا، أقامت الحكومة آلية لخلق الوظائف وقدمت المشورة للأفراد الذين يرغبون في العمل بالخارج، بحيث تقلل إلى أدنى حد من خطر الاستغلال في العمل والاتجار بالبشر.

خامسا، تقدم الحكومة المساعدة أيضا إلى ضحايا الاتجار بالبشر عن طريق إنشاء مآوى مؤقتة للنساء والأطفال منهم. وسيجري توسيع نطاق مراكز الترحيب المؤقتة هذه في جميع أنحاء البلد، وبخاصة في المناطق المزدحمة بالضحايا. ويوجد حاليا مركزان في فيينتيان، كما يجري بناء مركزين آخرين في الجنوب؛ وفضلا عن ذلك، تعاونت الحكومة مع المنظمات الدولية لتنظيم برنامج للتعلم لضحايا الأميين يتضمن تدريبا مهنيا وتدريبا على المهارات.

سادسا، قُدِّم برنامج تدريبي للمسؤولين المعنيين على الصعيد المركزي وصعيدي المقاطعات والمناطق (العمل والرعاية الاجتماعية، اتحاد لاو النسائي، الأمن العام، الصحة) وذلك فيما يتعلق بالإعادة إلى الوطن وإعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالأشخاص في المناطق المستهدفة مثل فيينتيان العاصمة وسافاناخت وشامباساك وسارافان.

سابعا، تعتبر التوعية أمر حيوي. وقد أولت الحكومة اهتماما كبيرا بتدابير التوعية، التي يمكن العثور عليها في الإجابة على السؤال ١٢ أعلاه.

ثامنا، فيما يتعلق بالبيانات الإحصائية عن الاتجار بالبشر، تلقت سلطات التحقيقات – المقاضاة، حتى عام ٢٠٠٨، ٣٥ قضية تتعلق بـ ٤٩ ضحية للاتجار و ٢٣ مرتكبا له، وأحيلت خمس قضايا منها إلى مكتب المدعي العام، وتمر ٢٠ قضية بعملية التحقيق التي يقوم بها مكتب المدعي العام، بينما أحيلت عشر قضايا أخرى إلى المحاكم أو رفضت نتيجة عدم العثور على دليل.

١٤ – يرجى تقديم مزيد من المعلومات عن الاتفاق الثنائي الذي وقعته حكومتا جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند في سنة ٢٠٠٥ بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتوضيح ما إذا كان لهذا الاتفاق أثر على تخفيض حالات الاتجار. وهل وقّعت الدولة الطرف أية اتفاقات ثنائية أخرى بشأن الاتجار؟

فيما يتعلق بالتعاون بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومملكة تايلند في مجال مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، أبرمت الحكومتان مذكرة تفاهم عن التعاون الثنائي فيما يتعلق بهذه المشكلة. وتوفر هذه المذكرة تدابير من أجل منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ومساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص وإعادتهم إلى الوطن، واقتفاء أثر من اختفوا.

وكان لتنفيذ التعاون الثنائي بين لاو وتايلند نتائج مرضية، وبخاصة الترتيب لإعادة ١ ٣١٥ من ضحايا الاتجار بالأشخاص اللاويين إلى البلد.

١٥ - يذكر التقرير أن النساء يشاركن أكثر من أي وقت مضى، في عملية اتخاذ القرارات على جميع مستويات المجتمع، وأن جمهور الناخبين اختاروا عددا من النساء أكثر من ذي قبل لعضوية الجمعية الوطنية، وأن الحكومة عينت عددا متزايدا من النساء في مناصب عليا. غير أن التقرير يعترف أيضا بأن عدد النساء في المناصب القيادية على جميع المستويات محدودا وبأنه لا يزال هناك عدد من العوامل التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ونظرا لنقص تمثيل المرأة في السلطة القضائية، على المستويين الدولي والمحلي، وإلحاقا بالتعليقات الختامية السابقة التي أدلت بها اللجنة (انظر الفقرة ٣٢)، يرجى تفصيل التدابير الملموسة المضطلع بها أو المتوخي اتخاذها لتحقيق مشاركة وتمثيل المرأة في هذه المجالات بشكل كامل وعلى قدم المساواة، مع مراعاة التوصية العامة رقم ٢٥ التي وضعتها اللجنة بشأن الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية، والتوصية العامة رقم ٢٣ بشأن المرأة في الحياة السياسية والعامة.

رسمت الحكومة الخطوط العريضة لاستراتيجية وطنية لنهوض بالمرأة تتكون من خمسة برامج للعمل من أجل زيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية. وقد حددت خطة العمل رقم ٤ الأهداف التالية:

أولا، السعي إلى زيادة عدد النساء في لجنة الحزب من مستوى الحي فصاعدا بنسبة ١٠ في المائة؛

ثانيا، السعي إلى زيادة عدد النائبات في الجمعية الوطنية بنسبة ٢٥ في المائة في البرلمان الثامن؛

ثالثا، السعي إلى زيادة عدد القيادات الأنثوية في الوكالات الحكومية ووكالات المنظمات الجماهيرية من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي بنسبة ٢٠ في المائة؛

رابعا، في قطاعات مثل التعليم والصحة والقطاع الاجتماعي – الثقافي وقطاع الأعمال التجارية حيث تبلغ نسبة النساء ٤٠ في المائة من إجمالي القوة العاملة، لا بد من تضمينهن في المناصب القيادية لتلك القطاعات والمؤسسات؛

خامسا، تهيئة الظروف لتدريب المزيد من الموظفات الحكوميات بغيةتحسين مستوى نظرياتهن الأيديولوجية: العلوم السياسية والإدارة.

ويمكن تفسير سبب وجود عدد محدود من النساء في المناصب القيادية كما يلي، حيث أنه يرجع جزئيا إلى أن مستوى تعليم النساء وقدراتهن ليس بالمستوى المرتفع الذي ينبغي أن يكون عليه. وتقع على عاتق بعضهن مسؤولية رعاية أسرهن جنبا إلى جنب مع أعمالهن المهنية. وهذا أحد الأسباب التي تحد من الوقت المتاح لهن لتحسين معرفتهن ومستوياتهن التعليمية. وما زال هناك عدد من النساء اللاتي ينقصن من شأن قدراتهن، مما يؤدي إلى تدني ثقتهن في أنفسهن.

١٦ – أوصت اللجنة، في تعليقاتها الختامية السابقة، بأن تعتمد الدولة الطرف تدابير، بما في ذلك تدابير تشريعية وإدارية حسب الاقتضاء، لإفساح المجال للمنظمات المستقلة المعنية بالمرأة وبحقوق الإنسان (انظر الفقرة ٤٠). يُرجى تقديم المزيد من المعلومات التفصيلية عن الفئات النسائية والمنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والدولي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وأية عقبات قد تحول دون تشكيل هذه الجهات ومشاركتها في الحياة العامة.

لا يوجد في البلد حتى الآن أية منظمات مستقلة معنية بالمرأة أو بحقوق الإنسان حيث لم يوجد قانون أو مرسوم يحكم أنشطة تلك المنظمات خلال السنوات الماضية. ومع ذلك، أصدرت الحكومة مرسوما جديدا من رئيس الوزراء بشأن إنشاء رابطة، وقد وقع رئيس الوزراء عليه في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وسيضع المرسوم المذكور إطارا قانونيا أساسيا يعمل كمرجع لإنشاء منظمات للمجتمع المدني مستقبلا.

التعليم

١٧ – يذكر التقرير أن معدل معرفة القراءة والكتابة لدى النساء، رغم التحسن في تعليم المرأة، لا يزال بوجه عام أدنى من المعدل الخاص بالرجال. فالنساء اللاتي يعرفن القراءة والكتابة لا تزيد نسبتهن على ٦٣ في المائة، في حين تبلغ نسبة معرفة القراءة والكتابة عند الرجال ٨٣ في المائة. ويذكر التقرير كذلك أن معدل الالتحاق بالمدارس بالنسبة للفتيات هو أيضا أدنى من المعدل الخاص بالفتيان، وذلك لأسباب شتى منها فقر

الأسرة وكثرة أبنائها ونقص الدخل. وكانت اللجنة قد حثت الدولة الطرف، في تعليقاتها الختامية السابقة، على أن تتخذ على الفور كل التدابير الملائمة، ومن بينها التدابير الخاصة المؤقتة، لتقليص معدل الأمية بين النساء وتوفير التعليم النظامي وغير الرسمي للمرأة، وخصوصا في الأرياف، بما في ذلك المرأة المنتمية لأقلية عرقية. يرجى تقديم المزيد من المعلومات التفصيلية عن الخطوات التي اتخذتها الدولة الطرف لتقليص معدل الأمية بين النساء، بما فيهن النساء الريفيات ونساء الأقليات العرقية، ولتحسين معدلات التحاق الفتيات بالمدارس وتقليص معدلات تسربهن. ويمكن أن تشمل تلك الخطوات برامج ومبادرات معينة، بما في ذلك تقديم منح دراسية للفتيات وتدابير خاصة مؤقتة أخرى. ويرجى توضيح ما إذا كانت الدولة الطرف التمست أو تنظر في التماس المساعدة الدولية في هذا الخصوص.

اتخذت الحكومة التدابير التالية لتقليص معدل الأمية بين النساء:

أولا، نفذت الحكومة خطتها الثانية للعمل للنهوض بالمرأة المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة عن طريق التركيز على تحقيق هدفين من أربعة أهداف. ويتضمن هذان الهدفان: (١) زيادة فرص التحاق الفتيات بالمدارس لكي تصبح مساوية لفرص الفتيان؛ (٢) القضاء على الأمية بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٠ سنة بهدف تحقيق نسبة ٨٢ في المائة من ذلك بحلول عام ٢٠١٠. وقد حقق تنفيذ الهدف رقم ١ بعض النتائج الرئيسية كما يلي:

التعليم قبل المدرسي

- في السنة الأكاديمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ كان إجمالي عدد الأطفال الملتحقين بكل من مراكز رعاية الأطفال العامة والخاصة ورياض الأطفال ٧١٧ ٦٩ طفلا وبلغ عدد الفتيات منهم ١٥٦ ٣٥ فتاة، وإذا قورن ذلك بعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نجد أن هناك زيادة في العدد الإجمالي للأطفال في التعليم قبل المدرسي قدرها ٣٧٧ ١٤ طفلا أو ما يعادل نسبة ٢٦ في المائة، وزاد عدد الفتيات بمقدار ٤٨١ ٧ فتاة، مما يساوي ٢٧ في المائة من العدد الإجمالي، بينما زاد عدد الفتيان بمقدار ٨٩٦ ٦ فتى، مما يساوي ٢٥ في المائة من العدد الإجمالي.
- بلغت نسبة صافي معدل التحاق تلاميذ رياض الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٥ سنوات ١٥,٤ في المائة من الخطة، بزيادة نسبتها ١,٩ في المائة عن الهدف المتوخى.

التعليم الابتدائي

- في السنة الأكاديمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ كان هناك ٨١٧ ٩٠٠ طالبا في كل من المدارس العامة والخاصة، وبلغ عدد الفتيات منهم ٩٩٦ ٤١٩ فتاة بينما بلغ عدد الفتيان ٨٢١ ٤٨٠ فتى، وإذا قورن ذلك بعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وجد أن هناك زيادة في العدد الإجمالي قدرها ٠١٠ ٩، مما يساوي نسبة ١ في المائة. وزاد عدد الفتيات بمقدار ٥٤٤ ٦ فتاة، مما يساوي نسبة ١,٥٨ في المائة، بينما زاد عدد الفتيان بمقدار ٤٦٦ ٢ فتى، مما يساوي نسبة ٠,٥٢ في المائة.
- بلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس ٨٩,٢ في المائة، ويتضمن ٨٧ في المائة للفتيات و ٩١,٤ في المائة للفتيان. وإذا ما قورن ذلك بعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وجدت زيادة قدرها ٢,٨ في المائة أكبر من النسبة المستهدفة، وقدرها ١,٨ في المائة.

التعليم الثانوي

- في السنة الأكاديمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كان عدد طلبة المدارس الثانوية الدنيا في جميع أنحاء البلد ٠٨٣ ٢٥٥ طالبا بلغ عدد الفتيات منهم ٩١١ ١١٢ فتاة، بينما بلغ عدد الفتيان ١٧٢ ١٤٢ فتى، وإذا قورن ذلك بـ ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وجد أن عدد الطلبة زاد بمقدار ٥١٦ ٦ طالبا، بما يساوي نسبة ٢,٦٢ في المائة، وزاد عدد الفتيات بمقدار ٧٦٧ ٣ فتاة، بما يساوي نسبة ٣,٤٥ في المائة، وزاد عدد الفتيان بمقدار ٧٤٩ ٢ فتى، بما يساوي نسبة ١,٩٧ في المائة.
- بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية الدنيا ٥٩,٢ في المائة وبلغت نسبة الفتيات ٥٣,٨ في المائة والفتيان ٦٤,٣ في المائة، مما يمثل زيادة بنسبة ١,٢ في المائة عن خطة التنفيذ السنوية. وفي السنة الأكاديمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، زاد التحاق الفتيات. ومع ذلك، ينبغي للدولة أن تبذل جهدا لضمان معدل أكبر لالتحاق الفتيات بالمدارس بحيث يصبحن مساويات للفتيان.
- بلغ عدد الطلبة في المدارس الثانوية الأعلى ٧٨٥ ١٥٤ طالبا في السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وبلغ عدد الفتيات منهم ٩٧٥ ٦٦ وعدد الفتيان ٨١٠ ٨٧، بزيادة إجمالية قدرها ٢٧٢ ٣ طالبا، أي نسبة ٢,١٦ في المائة، وزاد عدد الفتيات بمقدار ٣٦٤ ٢ فتاة (٣,٦٦ في المائة) وزاد عدد الفتيان بمقدار ٩١٢ فتى (١,٠٥ في المائة)، وإذا ما قورن ذلك بالسنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وجد أن العدد زاد

بمقدار ٢٧٦ ٣ طالبا، أي ٢,١٦ في المائة، وزادت الفتيات بمقدار ٣٦٤ ٢ فتاة، أي ٣,٦٦ في المائة، بينما زاد الفتيان بمقدار ٩١٢ فتى، أي ١,٠٥ في المائة.

- بلغ إجمالي معدل التحاق الطلبة بالمدارس الثانوية العليا ٣٧,٢ في المائة في السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، شكلت الفتيات منها نسبة ٣٢,٦ في المائة والفتيان ٤١,٦ في المائة. وإذا ما قورن ذلك بالسنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وجد أن هناك زيادة نسبتها ٢,٦ في المائة مقارنة بالخطة السنوية، فقد حققت نسبة ٣٦,٥ في المائة بزيادة بنسبة ٠,٧ في المائة عن النسبة المستهدفة. وزاد عدد الطالبات، إلا أنه ما زال أقل من عدد الطلاب. ولهذا يجب بذل جهود أكبر لكفالة معدلات أكبر لالتحاق كل من الفتيات والفتيان بالمدارس.

التعليم العالي

بلغ عدد الطلبة في السنة الأكاديمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ في جميع أنحاء البلد في التعليم العالي ١٠٩ ٧٨ طالبا، منهم ٥٦٣ ٣٢ من الإناث ، و ٥٤٦ ٤٥ من الذكور وإذا ما قورن ذلك بالسنة الأكاديمية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وجد أن هناك زيادة قدرها ٣٠٢ ١٤ طالبا، أي ٢٢,٤١ في المائة، إذ زاد عدد الإناث بمقدار ١٩٥ ٧ طالبة، أي ٢٨,٣٦ في المائة، بينما زاد عدد الذكور بمقدار ١٠٧ ٧ طالبا، أي ١٨,٤٩ في المائة. وزاد عدد الطالبات بمعدل أسرع من زيادة عدد الطلبة في السنة الأكاديمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ولكننا سنسعى لكفالة تحقيق توازنا أكبر في التحاق الطالبات والطلبة بالمدارس.

وبالنسبة للهدف رقم ٢ للخطة، اعتمدت الحكومة تدابير إضافية للتعليم غير النظامي كما يلي:

١ - وضعت الحكومة نظاما للتعليم غير النظامي

شددت الحكومة على تطوير التعليم غير النظامي خارج المدارس، المصمم بصفة خاصة لمنح النساء اللاتي تعدت أعمارهن سن المدرسة فرصة للدراسة. واضطلعت الحكومة ببعض الأعمال كما يلي:

- إنشاء مركز موارد تعليم القراءة والكتابة للفتيات والنساء المكلفات بوضع منهاج للموارد البشرية ومواد التدريس والطباعة والوثائق الإلكترونية لتوفير المعلومات للمجموعات المستهدفة من النساء في جميع أنحاء البلد.

- عينت وزارة التعليم فريقا لتعديل منهاج التعليم غير النظامي (القرار رقم MEIED/٦٠٧ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧). وكُلِّف الفريق بتحسين منهاج المستوى الأول للتعليم غير النظامي بما في ذلك تدريس المساواة بين الجنسين كجزء من المنهاج، وبخاصة أحكام مضمون اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويهدف منهاج المستوى الأول للتعليم غير النظامي الأساسي إلى تعليم البالغين القراءة والكتابة والقيام بالحسابات الأساسية (الجمع والطرح والضرب والقسمة). ويقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعما ماليا لتعديل هذا المنهاج.
- خصصت الحكومة منذ عام ٢٠٠٥ ميزانية سنوية للتعليم غير النظامي، كما يتبين من الجدول أدناه: (بالكيب)

٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
١ ٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٨٠ ٠٨٠ ٠٠٠	٢ ٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠

- وفي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تحرر ٨٠٤ ٣٩ أفراد ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٠ سنة (٥١١ ٢٢ امرأة و ٢٣٩ ١٧ رجلا) من الأمية. وإذا قورن ذلك بـ ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وجد أن هناك زيادة قدرها ٠٣٤ ٥٦ فردا في عدد من يعرفون القراءة والكتابة.

٢ - **التعليم الأساسي**- أنشأت الحكومة مشروعا للتعليم الأساسي بميزانية قدرها ٣٤,٠٢ مليون دولار، تتضمن قرضا قيمته ٢٠ مليون دولار من مصرف التنمية الأفريقي ومنحة قدرها ٥,٢ مليون دولار من الحكومة الأسترالية وإسهاما من حكومة لاو قدره ٨ مليون دولار وإسهاما من شعب لاو قدره مليون دولار. ويسعى هذا المشروع إلى:

- تمكين نساء وأفراد جميع الفئات العرقية من جميع الأعمار من الإسهام في التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية؛
- تحسين التعليم كيفا وكما؛
- تهيئة الفرص للفتيات والأطفال والشباب من الأقليات العرقية ليتمكنوا من الحصول على التعليم الابتدائي بحيث يكملون التعليم الإلزامي الذي تتطلبه السياسة الحكومية منذ عام ١٩٩٦ ويتمكنون من مواصلة دراستهم الثانوية وما بعدها.

وكانت فترة حياة المشروع ٢٠٠٠-٢٠٠٧ مقسمة إلى مرحلتين. واستمرت المرحلة الأولى من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣ في ست مقاطعات تغطي ١٢ منطقة.

أما المرحلة الثانية فاستمرت من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٧ وامتدت إلى خمس مقاطعات إضافية تغطي ٤٠ منطقة. و لم يُصمَّم المشروع لتوفير فرص تعليم الفتيات التدريس فحسب، بل لتدريب معلمين من الأقليات العرقية بلغ عددهم ٤٨٦ معلما، منهم ٣٢٦ امرأة و ١٦٠ رجلا.

وفي محاولة تعزيز تعليم المرأة، تعاونت الحكومة مع المجتمع الدولي بصدد صياغة وتنفيذ مشروعات متنوعة تتناول تعزيز تعليم المرأة، مثل:

١ - مشروع لتعزيز نوعية تعليم الفتيات والمجتمعات المحلية. ويهدف هذا المشروع إلى دعم الفتيات والمجتمعات المحلية في مجالات التعليم وأسلوب الحياة الصحي وإدرار الدخل وتحسين ظروف المعيشة ومشاركة الأفراد في صنع القرار (بالتعاون مع ICS-Asia). ويجري تنفيذ هذا المشروع منذ عام ٢٠٠١ إلى الآن في ست مقاطعات هي: شامباساك وسارافان وسيكونغ وفيينتيان وسينغ خوانغ وهوافان. ويقدم المشروع: (١) مبان للمدارس الابتدائية ورياض الأطفال تمولها مساهمات الأفراد؛ و (٢) معدات غرف التدريس؛ و (٣) مياه ومراحيض نظيفة في المدرسة والمنزل؛ و (٤) معدات التعليم والكتب المدرسية ومعدات الألعاب الرياضية والأزياء النظامية المدرسية؛ و (٥) إصلاح المنازل؛ و (٦) الناموسيات والبطاطين المُشربة بمبيدات ضد الناموس؛ و (٧) إنشاء مصارف أرز ومصارف ماشية وحدائق أسرية وبرك تربية أسماك لمساعدة الأفراد على دعم حضور أطفالهم المدرسة.

وفيما يتعلق بالتعليم العام، يوفر المشروع معلومات عن الرعاية الصحية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحقوق الطفل، وأدوار الجنسين ومعاملة الطلبة من ذوي الإعاقة، وكتب المكتبة، والتدريب على الزراعة وتربية الماشية، والتدريب فيما يتعلق ببرنامج ''الصديق يساعد صديقه'' بين المراهقين والفتيات في المدارس، وتهيئة الأنشطة في هذا المجال. وينظم المشروع تدريبا يتعلق بدور كل جنس والمساواة بين الجنسين، وحقوق الأطفال المتعلقة بأهداف المشروع واللجان التعليمية في القرى، وآباء وأمهات الطلبة والطلبة أنفسهم. وجرى حتى الآن تدريب ٢٣٥ فردا، منهم ١٠٣ من النساء و ١٣٢ من الرجال.

٢ - مشروع لتعزيز التعليم الأساسي من أجل نوعية حياة محسنة بالتعاون مع منظمة الاهتمام العالمي، يجري تنفيذه من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١. ويقع مقر البرنامج في مقاطعة سيكونغ ويغطي منطقتي كاليوم وداك-شيونغ. ويهدف المشروع إلى توفير التعليم غير النظامي للفئات المستهدفة عن طريق إدراج التدريب المهني في أنشطة المشروع.

٣ - مشروع لإنشاء مركز للتعليم في المجتمع المحلي. (اتحاد اليابان الوطني التابع لليونسكو). وبدأ المشروع أنشطته في مقاطعة لوانغ برابانغ بأنشطة مثل: بناء مركز لتعليم المجتمع المحلي، وتدريب القائمين بالإدارة في هذا ا لمركز، وتنظيم التعليم والتدريس من أجل المرأة. وينشئ المشروع أيضا صندوقا متجددا للبالغين يمكنهم من الحصول على رأس مال من أجل أعمالهم الإضافية بحيث يحصلون على دخل إضافي لأسرهم. وتلقي المشروع مساعدة قدرها ٧٢٥ ٢٤ دولارا. وتمكن المشروع حتى الآن من إنشاء ٣٤٠ مركزا للتعليم في المجتمع المحلي يشارك فيها ٦٠٠ ٧٦ معلم متطوع.

٤ - مشروع رائد لتدريس لغة كومو لمحو الأمية. ويقع مقر المشروع في منطقة هينهيوب بمقاطعة فيينتيان بدعم من اليونسكو في بانكوك قدره ٠٠٠ ٩ دولار. ووضع المشروع دليلا لتحسين طرق تدريس اللغة اللاوية لشعب كومو بحيث يمكنه تعلم اللغة بسرعة أكبر. وتبين نتائج المشروع أنه من المستطاع تطبيق الدروس المستفادة من المشروع الرائد على مراكز أخرى للتعليم في المجتمعات المحلية التي يوجد فيها شعب الكومو.

٥ - مشروع للتدريب المهني للنساء والمحرومين بالتعاون مع المتطوعين الدوليين لليابان. ويقع مقر المشروع في زينغ خوانغ ولوانغ برابانغ ومقاطعة فيينتيان وفيينتيان العاصمة. ويتناول التدريب مجالات صناعة الملبوسات والنجارة والطهي وصالونات التجميل وصناعة الزهور وغيرها بميزانية إجمالية قدرها ٥٥٠ ٢١٨ دولارا.

١٨ - يرجى تقديم معلومات مستوفاة عن مخصصات الميزانية من أجل تعليم النساء والفتيات، بما في ذلك النسب المئوية السنوية لمجمل الميزانية الإجمالية الوطنية المخصصة منذ النظر في التقرير الجامع للتقارير الأوَّلي إلى الخامس في سنة ٢٠٠٥ وحتى الآن.

خصصت الحكومة كل سنة خلال الفترة من سنة ٢٠٠٥ إلى سنة ٢٠٠٧ ميزانية للتعليم كما يلي:

أولا، إجمالي الميزانية المخصصة للتعليم في ٢٠٠٤-٢٠٠٥ كانت ٦٥٠,١٩ ٧٠١ مليون كيب، وخصص لتعليم المرأة ٤٦١,٩٢ ٣١٥ مليون كيب، أي حوالي ٤٤,٩٦ في المائة من إجمالي ميزانية قطاع التعليم وحوالي ١,١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا، كانت الميزانية الإجمالية المخصصة للتعليم لـ ٢٠٠٥-٢٠٠٦ هي ٠٥٣,٨٣ ٠٠٨ ١ مليون كيب، وبلغ نصيب تعليم المرأة ٣٢٩,٨٤ ٤٥٤ مليون كيب، أي ٤٥,٧ في المائة من إجمالي الميزانية المخصصة لقطاع التعليم وحوالي ١,٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا، كان إجمالي الميزانية المخصصة للتعليم في السنة الأكاديمية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هو ٤١٧,٦٢ ٢٤٨ ١ مليون كيب، وكان نصيب تعليم المرأة منه ٣٣٨ ٦٥٠ ٥ مليون كيب، أي ٤٥,٢٦ في المائة من إجمالي ميزانية التعليم و ١,٤٣ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويبين الجدول أدناه تفاصيل الميزانية المخصصة للتعليم في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧.

الوصف		٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
	الإجمالي	١ ١٧٣ ٧٧٦	١ ٢٤٨ ٦٩٥	١ ٣٠٧ ٣٥٣	١ ٣٥٨ ١٠٢	١ ٣٩٧ ٣٧٧	١ ٤٢٤ ٨٢٣	١ ٤٤٩ ٥٩٠
الإجمالي	إناث	٥٢٤ ٢٧٤	٥٥٤ ١٣٠	٥٨٤ ٢٥٧	٦٠٩ ٢٩٨	٦٢٨ ٢٨١	٦٤٢ ٢٢٢	٦٥٦ ١١٤
	ذكور	٦٤٩ ٥٠٢	٦٩٤ ٥٦٥	٧٢٣ ٠٩٦	٧٤٨ ٨٠٤	٧٦٩ ٠٩٦	٧٨٢ ٦٠١	٧٩٣ ٤٧٦
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون)		١٥ ٨٨٥ ٠٠٠,٠٠	١٧ ٧١٩ ٠٠٠,٠٠	٢١ ٤٩٩ ٠٠٠,٠٠	٢٤ ٦٢١ ٠٠٠,٠٠	٢٨ ٠٧٦ ٠٠٠,٠٠	٣٣ ٣٠٠ ٠٠٠,٠٠	٣٩ ٤٩٢ ٠٠٠,٠٠
الميزانية الحكومية (بالمليون)		٣ ٥٤٧ ٧٥٠,٠٠	٤ ٠٣٥ ٠٠٠,٠٠	٣ ٨٢١ ٥٨٢,١٩	٥ ٨٦٢ ٥٧٧,٣٩	٥ ٢١٨ ٩٢٥,٢٨	٧ ٠٠٦ ١٣٢,٦٠	٥ ٩٨٦ ٩٦٩,٥٠
إجمالي ميزانية التعليم (بالمليون)		٣١٢ ٥١٠,٠٠	٤٢٢ ٣٣١,٢٤	٤٦٤ ١٨٥,٨٢	٥٩٧ ٦٩٦,٣٢	٧٠١ ٦٥٠,١٩	١ ٠٠٨ ٠٥٣,٨٣	١ ٢٤٨ ٤١٧,٦٢
ميزانية التعليم الحالية (بالمليون)		١٦٤ ٨٤٠,٠٠	١٩١ ٤٤٥,٥١	١٧٥ ٠٧٣,٣٠	٢٠٦ ٨٣٢,٠٢	٣٠٨ ٢٧١,٧٢	٣٥٨ ٠٦٢,٩٤	٤٦٧ ٣٠٥,٥١
الاستثمار في التعليم (بالمليون)		١٤٧ ٦٧٠,٠٠	٢٣٠ ٨٨٥,٧٣	٢٨٩ ١١٢,٥٢	٣٩٠ ٨٦٤,٣٠	٣٩٣ ٣٧٨,٤٧	٦٤٩ ٩٩٠,٨٩	٧٨١ ١١٢,١١
تكلفة الوحدة لكل طالب		٢٦٦ ٢٤٣	٣٣٨ ٢١٨	٣٥٥ ٠٥٨	٤٤٠ ٠٩٧	٥٠٢ ١١٩	٧٠٧ ٤٩٤	٨٦٢ ٢٢١
إجمالي التكلفة للطالبة كناتج محلي إجمالي		١٣٩ ٥٨٤	١٨٧ ٤١٧	٢٠٧ ٤٤٥	٢٦٨ ١٥٠	٣١٥ ٤٧٢	٤٥٤ ٣٦٨	٥٦٥ ٠٥٩
النسبة المئوية لإجمالي تكلفة الطالبة كناتج محلي إجمالي		٪٠,٨٨	٪١,٠٦	٪٠,٩٦	٪١,٠٩	٪١,١٢	٪١,٣٦	٪١,٤٣
النسبة المئوية لإجمالي تكلفة الطالبة كميزانية حكومية		٪٣,٩٣	٪٤,٦٤	٪٥,٤٣	٪٤,٥٧	٪٦,٠٤	٪٦,٤٩	٪٩,٤٤
النسبة المئوية لإجمالي تكلفة الطالبة كميزانية تعليمية		٪٤٤,٦٧	٪٤٤,٣٨	٪٤٤,٦٩	٪٤٤,٨٦	٪٤٤,٩٦	٪٤٥,٠٧	٪٤٥,٢٦

المصدر: وزارة التعليم.

الصحة

١٩ - وفقا لما ورد في التقرير، ما زال الحصول على خدمات الرعاية الصحية يشكل تحديا، وبخاصة في المناطق الريفية؛ فمؤشرات الصحة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تسجل أدنى مستوى في المنطقة؛ ومعدلات وفيات الأمهات ووفيات الرضع مرتفعة، وتوجد فجوات ضخمة بين المناطق الريفية والحضرية فيما يخص الحصول على الرعاية

الصحية. ما هي التدابير المحددة التي اتخذتها الدولة الطرف، منذ النظر في التقرير في سنة ٢٠٠٥، لضمان حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد، بما فيها المناطق الريفية والنائية؟

حرصا على تحسين حياة وصحة المرأة، اعتمدت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونفذت خطط العمل التالية ذات الأولوية بغية تعزيز إمكانية حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية، مثل:

(أ) حملة عن إنشاء القرية الصحية النموذجية كجزء من القرى أو مجموعة القرى الإنمائية.

(ب) حملة عن تخفيض وفيات الأمهات.

(ج) حملة عن زيادة بقاء الطفل وبخاصة الأطفال حديثي الولادة من خلال العناية المركزة والرضاعة الثديية والتحصين الشامل والآمن وعلاج الأمراض غير المعدية.

(د) حملة عن رصد الأمراض الوبائية والوقاية منها ومكافحتها، مصحوبة بمعالجة الجوع والجفاف وسوء التغذية.

(هـ) حملة عن تنمية الموارد البشرية وتدريب الموظفين المختصين وفقا للخطة المرسومة.

(و) حملة عن إعادة تشكيل المؤسسات والآليات والتشريعات المحسنة والتخطيط المحسن.

(ز) حملة عن إنشاء نظام مالي مستدام للرعاية الصحية.

(ح) حملة عن التعبئة الفعالة للتعاون الخارجي والحصول على المساعدة والاستثمار الأجنبيين.

٢٠ - يرجى تقديم معلومات مستوفاة عن الاعتمادات المخصصة في الميزانية لصحة النساء والفتيات، بما في ذلك النسب المئوية السنوية المخصصة في الميزانية الإجمالية الوطنية منذ النظر في التقرير الجامع للتقارير الأوّلي إلى الخامس في سنة ٢٠٠٥ وحتى الآن.

يبين الجدول أدناه الميزانية المخصصة للرعاية الصحية فيما يتعلق بالنساء وبالأطفال عن المدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨:

الوصف	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٨-٢٠٠٩
الميزانية المخصصة للرعاية الصحية للأمهات والأطفال (بملايين الكيبات)	١٨ ٣٨٤	٢١ ٠٦٧	٣٠ ٥٣٠	٤٠ ٠٨٢
النسبة بين ميزانية الرعاية الصحية للأمهات والأطفال والميزانية الإجمالية لقطاع الصحة (بدون المساعدة الإنمائية الرسمية)	٪١٧,٠	٪١٧,٥	٪١٧,٨	٪١٨,٦
النسبة بين ميزانية الرعاية الصحية للأمهات والأطفال وميزانية الدولة الإجمالية (بدون المساعدة الإنمائية الرسمية)	٪٠,٤٣	٪٠,٤٠	٪٠,٥٠	٪٠,٥١
النسبة بين ميزانية الرعاية الصحية للأمهات والأطفال والناتج المحلي الإجمالي (بدون المساعدة الإنمائية الرسمية)	٪٠,٠٥٤	٪٠,٠٥٥	٪٠,٠٧١	٪٠,٠٧٩

ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الميزانية المخصصة للرعاية الصحية للأمهات والأطفال لـ ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كان أعلى بنسبة ١٤ في المائة منه في ٢٠٠٥-٢٠٠٦، أما بالنسبة لـ ٢٠٠٧-٢٠٠٨ فقد كانت هناك زيادة بنسبة ٤٤ في المائة إذا ما قورنت بـ ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أما بالنسبة لـ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فقد كانت هناك زيادة أخرى بنسبة ٣١ في المائة، إذا ما قورنت بالسنة المالية السابقة.

المصدر: وزارة الصحة العامة.

٢١ - يشير التقرير (انظر الجدول ١٦) إلى أن عددا كبيرا جدا من النساء (٣٦ ٠٦٦ من بين ١١٤ ١٦٥ امرأة) وَلدت بالمنزل في سنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، دون مساعدة من قابلة. وإلحاقا للتعليقات الختامية السابقة التي وضعتها اللجنة (انظر الفقرة ٢٦)، يرجى تفصيل الخطوات الملموسة التي اتخذت للحد من المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات والرضع. وفي هذا الخصوص، يرجى تقديم بيانات إضافية عن معدل وفيات الأمهات، مصنَّفة حسب عمر المرأة والقطاع الحضري أو الريفي، منذ النظر في التقرير الجامع للتقارير الأوّلي إلى الخامس في سنة ٢٠٠٥ وحتى الآن. ويرجى أيضا تقديم بيانات إضافية عن معدل وفيات الرضّع، مصنّفة حسب الجنس والعمر وسبب وفاة الرضيع.

اتخذت الحكومة التدابير العملية التالية للحد من معدلات وفيات الأمهات والأطفال.

أولا، زادت الحكومة من عدد المعدات الطبية التي توزع على القرى. وفي عام ٢٠٠٦ كان عدد المعدات الطبية في القرى ٥٦١ ٥ وزاد العدد حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٦٦٨ ٥ مغطيا ٩٨ في المائة من القرى المستهدفة (وهي القرى التي لم يكن

بمقدورها الحصول على خدمات الرعاية الصحية) بغية تقديم خدمات الرعاية الصحية للأفراد في الريف والمناطق النائية.

ثانيا، أرسلت الحكومة قابلات مدربات وموظفين مساعدين لحالات الولادة لمساعدة النساء على الولادة بأمان في المنزل، وفي مرافق ما قبل الولادة والولادة، والمستوصفات (كبديل للولادة في الغابة، الأمر الذي يمارسه أفراد الفئات العرقية)، وفي مستشفيات المناطق والمقاطعات والمستشفيات المركزية.

ثالثا، أنشأت الحكومة وحدات طبية متنقلة تقدم فحصا طبيا وعلاجا بالمجان للسكان المحليين، بما فيهم النساء، وذلك لعمليات الحنك المشقوق وإزالة المياه الزرقاء.

رابعا، وسعت الحكومة من نطاق خدمات تنظيم الأسرة لكي تصل إلى نساء الأقليات العرقية في المناطق الريفية والنائية من خلال تدريب موظفين محليين على توزيع وسائل منع الحمل. وتتضمن مختلف أشكال وسائل منع الحمل المقدمة الرفالات والأقراص والحقن. ويهتم كل موزع لوسائل منع الحمل بـ ٤١٠ من القرى. وقد ساعد هذا العمل نساء الأقليات العرقية في المناطق الريفية والنائية على الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، مما يقلل من خطر الحمل والولادة غير المرغوب فيهما. ومنذ عام ٢٠٠٦ وحتى الآن، يوجد حاليا ٦٨ موزعا محليا لوسائل منع الحمل في ثمان مقاطعات تغطي ١٤ منطقة، مما يزيد من نسبة تنظيم الأسرة في القرى الريفية والنائية من صفر في المائة إلى ٢٨ في المائة إلى ٨٧ في المائة على الأقل.

خامسا، وتعبئ الحكومة الأفراد أيضا بغية الأخذ بأسلوب صحي للحياة، فتشجع الأفراد والمجتمعات المحلية على أن يكون لديهم مياه شرب نظيفة (ماء مغلي) وأغذية نظيفة (جيدة الطهي) ومرافق صحية (تركيب واستخدام مراحيض).

سادسا، ساعدت الحكومة الأفراد على حماية أنفسهم من الملاريا عن طريق توزيع ١,١٩ مليون ناموسية مشربة بمبيدات على ٣,٣ مليون فرد في المناطق المعرضة للملاريا.

سابعا، نظمت الحكومة يوما للتحصين الدوري والتحصين الوطني للنساء والأطفال ضد التيتانوس والدفتريا والسعال الديكي والسل والحصبة والتهاب الكبد B وشلل الأطفال؛ وإذا حسب ذلك بالنسب المئوية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وجد أن نسبة الأطفال الذين جرى تحصينهم ضد السل كانت ٥٦ في المائة و ٥٨ في المائة على التوالي، وكانت النسبة ٥١ في المائة و ٦١ في المائة للتحصين ضد الدفتريا والتهاب الكبد B، و ٤٠ في المائة و ٥٢ في المائة للتحصين ضد الحصبة، و ٤٦ في المائة و ٦٠ في المائة للتحصين ضد شلل الأطفال. ومع ذلك، ففي عام ٢٠٠٧، لم يحصل على مجموعة كاملة من ثمانية تحصينات مختلفة سوى

٢٧ في المائة من الأطفال دون سن سنة، و لم يحصل على التحصين ضد السعال الديكي إلا ٥٥,٥ في المائة من النساء، وفي يوم التحصين ضد الحصبة جرى تحصين ٩٦ في المائة من الأطفال دون سن سنة.

ثامنا، نظمت الحكومة أيضا يوما للتحصينات الوطنية المتنوعة مما أسفر عن الحد من السعال الديكي والدفتريا والسل والحصبة والتهاب الكبد، والقضاء التام على شلل الأطفال. وبالنسب المئوية، ففي عام ٢٠٠٦ غطى اللقاح ضد السل نسبة ١٠٠,٢ في المائة، واللقاح الثلاثي واللقاح ضد التهاب الكبد B ٨٢,٢ في المائة، واللقاح ضد شلل الأطفال ٨١,٧ في المائة، واللقاح ضد الحصبة ٧١,٨ في المائة. وفي عام ٢٠٠٧ كان سجل التحصين كما يلي: غطى اللقاح الثلاثي نسبة ٥٠ في المائة، وغطى اللقاح ضد شلل الأطفال نسبة ٤٦ في المائة من الأطفال دون سن سنة، كما أن ٢٧ في المائة حصلوا على تحصين كامل، وجرى تحصين ٥٥,٥ في المائة من النساء ضد التيتانوس. وفي يوم التحصين الوطني، جرى تحصين ٩٦ في المائة من الأفراد المستهدفين ضد الحصبة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

تاسعا، جرى إيلاء الاهتمام أيضا لحسم مشكلة سوء التغذية عن طريق تقديم الملح المضاف إليه اليود (جرت تغطية ٨٥ في المائة) وتوزيع أقراص فيتامين أ ومقويات الحديد وأقراص قتل الديدان.

عاشرا، جرى تزويد ٧٤ في المائة من السكان بالمياه النقية، ويمكن لـ ٤٩ في المائة منهم الوصول إلى مرافق المراحيض، كما يوجد لدى ١٩ في المائة من المدارس مرافق للمراحيض.

حادي عشر، اتخذت الحكومة تدابير لمكافحة تفشي الأوبئة مثل الأنفلونزا الطيرية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة.

ثاني عشر، بناء وتجديد ٧٨٩ مستوصفا في جميع أنحاء البلد، تقع الغالبية العظمى منها في المناطق الريفية (حوالي ٩٠ في المائة).

ثالث عشر، بناء وتجديد مستشفيات على جميع المستويات: تضمن ذلك ١٢٧ مستشفى بالمناطق و ١٦ مستشفى بالمقاطعات وأربعة مستشفيات على المستوى الوطني، بما فيها ١٩ مستشفى مجددا و ١٦ مستشفى حديث البناء في المناطق، ويقع معظم هذه المستشفيات في المناطق الريفية. وتقع ثلاثة مستشفيات من تلك المبنية حديثا في المقاطعات في مقاطعتي لوانغنامثا وفيينتيان. وفضلا عن ذلك، هناك أربعة مستشفيات إقليمية جرى تجديدها وبناؤها حديثا، للجزء الشمالي واحدة في لوانغ برابانغ وأخرى في أودومكساي (حديثة البناء)، وللجزء الأوسط واحدة في سافاناكت، وللجزء الجنوبي واحدة

في شامباساك (مجددة). وحدّثت الحكومة أيضا مستشفيات على المستوى الوطني: فجرى بناء قسم جديد لطب القلب. وتزويده بمرافق حديثة في مستشفى ماهوسوت. وفي مستشفى ميتافاب (الصداقة)، جرى تجديد مبنى منفصل واقتصر استخدامه على معالجة الأنفلونزا الطيرية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة. وجرى تحسين غرف المرضى والعمليات وما بعد العمليات، وغرف الأطفال حديثي الولادة في مستشفى الأم والطفل. وجرت إقامة مبنى إضافي جديد للعلاج وتحديث الهيكل الأساسي وتقنيات الخدمات في مركز إعادة التأهيل بمستشفى العيون. وجرى أيضا تجديد غرف المرضى في مركز علاج الأمراض الجلدية.

ووفقا لتعداد سنة ٢٠٠٥، كان معدل وفيات الأطفال دون سن سنة ٧٠ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الجدد، أما معدل وفيات الأطفال دون سن ٥ سنوات فكان ٩٨ لكل ١ ٠٠٠. وتضمنت الأسباب: الأمراض غير المعدية: ٤ في المائة؛ حديثي الولادة: ٣٧ في المائة؛ إصابات: ٤ في المائة؛ التهابات الجهاز التنفسي الحادة: ١٧ في المائة؛ الإسهال: ١٦ في المائة؛ الملاريا: ٧ في المائة؛ الحصبة: ٤ في المائة؛ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: ٢ في المائة؛ أنواع أخرى من الالتهابات: ٩ في المائة. ويبين الجدول أدناه معدلات وفيات النساء:

النطاق العمري	معدلات الوفيات لكل ١ ٠٠٠
١٩-١٥	٤٠٤,٨
٢٤-٢٠	٤٠٥,٢
٢٩-٢٥	٤٠٥,٥
٣٤-٣٠	٤٠٦,٢
٣٩-٣٥	٤٠٦,٨
٤٤-٤٠	٤٠٠,٠
٤٩-٤٥	٣٠٦,٧
٤٩-١٥	٤٠٥,٠

٢٢ - أوصت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة بأن تتخذ الدولة الطرف جميع التدابير الضرورية لتوعية الرجال والنساء، خصوصا في المناطق الريفية، وحول مواقع البناء وعلى طرق التجارة الحالية والمستجدة، بمخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (انظر الفقرة ٢٨). ووفقا لما ورد في التقرير، يزداد عدد المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمعدل ٨ في المائة سنويا في المتوسط. يرجى تقديم المزيد من المعلومات عن تنفيذ الخطط والبرامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المشار إليه في التقرير. وينبغي أن تشمل هذه المعلومات تفاصيل عن التقدم المحرز والتحديات والفجوات في

التنفيذ وعن الآليات المنشأة للرصد والتقييم، والنتائج المحققة. ويرجى بيان ما إذا كانت توجد أية تدابير خاصة بالوقاية تستهدف المرأة، وما هي التدابير المحددة الأخرى التي تضطلع بها الدولة الطرف للتصدي لمشكلة تأنيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ما زال انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، منخفضا نسبيا إذا قورن بالبلدان المجاورة. ومع ذلك تعتبر الحكومة انتشار الفيروس/الإيدز قضية خطيرة تؤثر على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد وصحة الشعب. وتهدف الحكومة إلى الإبقاء على مستوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أدنى حد. وتتضمن التدابير التي اتخذتها الحكومة:

أولا، عينت الحكومة اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، برئاسة وزير الصحة العامة وعضوية ١٣ عضوا من ١٣ وكالة مختلفة، مثل وزارة التعليم، ووزارة الأمن العام، ووزارة الأشغال العامة والمواصلات، والاتحاد النسائي المركزي، ونقابة العمال، واتحاد الشباب، وجبهة لاو للبناء الوطني، والصليب الأحمر بلاو. ويرأس لجان المقاطعات والمناطق لمكافحة الإيدز نواب حكام المقاطعات ونواب رؤساء المناطق على الترتيب.

ثانيا، أنشأت الحكومة مركز مكافحة الإيدز، وهو تحت إشراف وزارة الصحة العامة.

ثالثا، تحقيقا لهذا الغرض اتخذت الحكومة تدابير وقائية وعلاجية تتضمن ما يلي:

- فحص البغايا في جميع أنحاء البلد وتزويدهن بعلاج الأمراض المنقولة جنسيا كل ثلاثة إلى ستة أشهر.
- تنفيذ مشروع ١٠٠ في المائة رفال للبغايا في أماكن الترفيه في ١٥ مقاطعة.
- توزيع رفالات في جميع أنحاء البلد.
- إقامة مراكز فحص طبي للبغايا في أربع مقاطعات (لوانغ برابانغ وفيينتيان العاصمة وسافاناكت وشامباساك).
- إنشاء مراكز صحية للرجال في مقاطعتين (فيينتيان العاصمة وسافاناكت).
- إنشاء مشروع الأصدقاء للتدريس الطوعي للبغايا.
- إنشاء مشروع الأصدقاء للتدريس الطوعي للمثليين.
- تنظيم حملة دعوة متنقلة عن تغيير سلوك البغايا.

- توسيع نطاق مواقع اختبار الدم إلى ٩١ موقعا، ومواقع الاستشارة إلى ١٦ موقعا.
- تحسين الخدمات المتعلقة بالأمراض المنقولة جنسيا في ١٦٤ مستشفى في المقاطعات والمناطق.
- تضمين برنامج لمكافحة الإيدز في مشاريع بناء الهياكل الأساسية.
- توعية أعضاء الجمعية الوطنية والمسؤولين والمؤسسات الأكاديمية والقطاعات الخاصة بشأن مكافحة الإيدز.
- توسيع نطاق إقامة الشبكات لحاملي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من سبع إلى عشر مقاطعات.
- تعبئة مشاركة المصابين في التوعية.
- تشجيع المصابين على المشاركة في حملات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- الانتفاع بالإيمان بالبوذية وتعاليم بوذا لرفع معنويات المصابين.
- وضع دليل لحسن السلوك بالتعاون مع المنظمة الدولية لصحة الأسرة ومنظمة الخدمات السكانية الدولية ومنظمة مشروع شباب لاو لمكافحة الإيدز.
- وضع دليل لممارسة الجنس بأمان بنسبة ١٠٠ في المائة عن طريق استعمال الرفالات وفقا للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية.
- وضع دليل للخدمات الاستشارية واختبارات الدم الطوعية بالتعاون مع خبراء وطنيين في مختلف المستشفيات التابعة للوكالات وبعض المقاطعات.
- وضع دليل لاختبارات الدم السريعة بالتعاون مع مراكز الوبائيات وأمانة اللجنة على مستوى المقاطعات والمستشفيات الوطنية وعدد من مستشفيات المقاطعات.
- طبع كتيبات وقبعات وقمصان تي - شيرت وملصقات من أجل نشر المعلومات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- معالجة الإيدز بالعلاج المضاد للفيروسات الرجعية:
  + توسيع نطاق شبكات العلاج المضاد للفيروسات الرجعية (SVK، VTC، LPB، CPS).
  + غطى العلاج أكثر من ٦٠ في المائة.

+ وضع دليل عن العلاج المضاد للفيروسات الرجعية/الأخماج الناهزة.

+ تنظيم المشتريات الطبية وتوصيلها.

+ التعاون مرتين في السنة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود والمتلقي الرئيسي لمركز مشتريات عقاقير العلاج المضاد للفيروسات الرجعية.

+ التعاون مع مركز العقاقير والمعدات الطبية من أجل توزيع ا لعلاج المضاد للفيروسات الرجعية/الأخماج الناهزة على مختلف مراكز علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

رابعا، اتخذت الحكومة تدابير بشأن إجراء دراسات استقصائية ورصد كما يلي:

- بينت الجولة الثالثة للدراسة الاستقصائية بشأن معدلات الإصابة بالإيدز انخفاض تلك المعدلات من ٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨.

- بينت الدراسة الاستقصائية عن الإصابة بين المثليين في عام ٢٠٠٧ أن معدل الإصابة كان ٥,٦ في المائة.

- كان معدل الإصابة بين الحوامل ٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨ حسب الدراسة الاستقصائية التي أجريت في ثلاثة مستشفيات وطنية.

- بينت دراسة استقصائية أجريت عام ٢٠٠٨ لمعدل الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا بين مدمني المخدرات أن معدل الإصابة بالحراشف البرعمية بلغ ١٣,٦ في المائة ومعدل الإصابة بالسيلان ١,١ في المائة.

خامسا، تتضمن التدابير التي اتخذتها الحكومة بشأن بناء قدرات الموظفين ما يلي:

- التدريب على تقدير المجموعات المستهدفة.

- التدريب على مراقبة ورصد الدراسات الاستقصائية.

- تدريب الأطباء والممرضين على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية/الأخماج الناهزة.

- التدريب على الوصفات الطبية للمصابين بالإيدز.

- تدريب أمانة لجان مكافحة الإيدز على صعيد المقاطعات، وبرنامج الصديق يدرس صديقه، على التطوع في الاتصالات المتعلقة بتغيير السلوك.

سادسا، في ميدان التعاون الدولي:

- تلقت الحكومة مساعدة من الصندوق الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل الدورات الأولى والرابعة والسادسة من حملات مكافحة الفيروس/الإيدز.
- تلقت الحكومة مساعدة أيضا من المنظمات التالية:
  + مصرف التنمية الأفريقي – مراكز مراقبة الأمراض.
  + الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (مركز مراقبة الأمراض، المنظمة الدولية لصحة الأسرة، هيئة العلوم الإدارية من أجل الصحة، مؤسسة كلينتون).
  + الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية (BI, Albion street centre).
  + وكالات الأمم المتحدة.
  + أطباء بلا حدود سويسرا وأطباء بلا حدود بلجيكا.
  + صندوق التنمية الأفريقي وغيره.
  + ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٨: ٨٣٥ ٦١٦ ١٦ دولارا.

التحديات

من الضروري أن تتخذ الحكومة تدابير فعالة لمواجهة التحديات التالية:

- زيادة عدد أماكن الترفيه، مثل النوادي الليلية.
- زيادة عدد مدمني المخدرات.
- زيادة تنقلات الأفراد مما يزيد خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- البيانات والمعلومات عن الأفراد المعرضين للخطر الشديد محدودة.
- الافتقار إلى مرافق نشر المعلومات.
- التصور الخاطئ لدى كثير من المؤسسات بأن مكافحة الإيدز هي واجب قطاع الصحة العامة وحده.
- نقص الموظفين المختصين.
- الافتقار إلى الموارد المالية.
- العلاج باستعمال مضادات الفيروسات الرجعية جديد نسبيا على مركز مكافحة الإيدز.

- تقدير المصابين بالإيدز ممن يحتاجون إلى مضادات الفيروسات الرجعية مازال مشكلة.
- العلاج باستعمال مضادات الفيروسات الرجعية يحتاج إلى تعاون المرضى لتلافي مقاومة العقاقير.
- الافتقار إلى الأموال من أجل تكاليف انتقال وتشخيص المصابين.
- عملية الحكومة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السنوات الماضية تؤتي ثمارها. فقد تناقصت الإصابات. وإذا ما كان لدى الحكومة ميزانية كافية، لأمكن احتواء انتشار الفيروس/الإيدز.

العمالة وإمكانية حصول المرأة الريفية على الممتلكات والفقر

٢٣ - أوصت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة بأن تدرس الدولة الطرف أثر إصلاحاتها الاقتصادية على المرأة، بغية تعزيز المساواة بين النساء والرجال في سوق العمل، بما في ذلك تقوية الآليات الرسمية وغير الرسمية لفض النزاعات العمالية عن طريق التمثيل الملائم للمرأة (انظر الفقرة ٣٤). يرجى تقديم تفاصيل عن الخطوات التي اتخذتها الدولة الطرف لتنفيذ تلك التوصيات. ويرجى تقديم تفاصيل عن القطاعات التي تعمل بها المرأة في الغالب، ويرجى أيضا بيان كيفية معالجة مشاكل العزل المهني وتفاوتات الأجور والتحرش الجنسي في مكان العمل، ومسائل الصحة المهنية والسلامة المهنية للمرأة في القطاعين العام والخاص.

قد يكون تأثير الإصلاح الاقتصادي على المرأة إيجابيا وسلبيا في نفس الوقت. وبوجه عام فتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي، والتحول من التخطيط المركزي للإدارة الاقتصادية إلى الآلية الاقتصادية التي يوجهها السوق، وتوسيع نطاق تعاون وتكامل البلد على الصعيد العالمي من عام ١٩٨٦ فصاعدا، كل هذا حقق منافع كثيرة لجميع السكان، بمن فيهم النساء. وقد أصبحت الكثيرات منهن سيدات أعمال ناجحات. وفضلا عن ذلك، زاد باطراد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وزاد معه شغل القوة العاملة في لاو للوظائف. ويوجد حتى الآن ٩٠٦ ١٥١ أماكن للعمل قدمت الوظائف للرجال والنساء على حد سواء، بل إن بعض القطاعات وظفت عددا أكبر من العاملات؛ فقد وظّف قطاع الملبوسات على سبيل المثال عددا أكبر من النساء بالنسبة لأي مكان آخر. وهناك الآن ٥٢٥ ٢٧ شخصا يعملون في قطاع الملبوسات، منهم ٢٠٢ ٢٢ عاملة، أي ما يساوي ٨٠ في المائة؛ و ٥٠٥ ٥ عاملا، أي ما يساوي ٢٠ في المائة. ومع ذلك فسياسة

الإصلاح الاقتصادي لها آثار سلبية أيضا على المجتمع، بما في ذلك على النساء. وقد هيأ توسيع نطاق التعاون الاقتصادي الدولي ظروفا مؤاتية للتنمية الوطنية الاجتماعية – الاقتصادية، (تُموَّل ٩٠ في المائة من المشروعات الإنمائية الحكومية عن طريق المساعدة الدولية) في حين أن التنمية الاقتصادية خلقت قدرا أكبر من الحرية للمرأة لكي تختار نمط حياتها ووظيفتها وفرص عملها وغير ذلك. وبالرغم من أن جميع هذه الأنشطة حققت منافع كبيرة لأمة لاو ونسائها، يوجد أيضا عدد كبير من الأفراد – وبخاصة النساء والأطفال – معرض لخطر الاتجار بالبشر والبغاء وغير ذلك من الأعمال الإجرامية: وقع الكثير منهم ضحايا للاتجار بالبشر والعمل القسري والتجارة في البغاء. وهم يتعرضون لخطر الوقوع ضحايا للاتجار بالبشر والعمل القسري والبغاء.

وتركز سياسة الحكومة على تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات. وجميع القطاعات مفتوحة أمام الرجال والنساء لكي يتقدمون للعمل بها دون تمييز. ووفقا للقوانين والممارسات يحصل كل من الرجال والنساء على نفس المرتب والأجر مقابل أداء عمل من نفس القيمة. وعلى سبيل المثال، يتلقى المديرون العامون للإدارات في وكالة حكومية نفس المرتبات بغض النظر عن جنسهم. وعلاوة على ذلك، فقد نص قانون العمل على أحكام لحماية المرأة، مثل المادة ٣٨ التي تحظر توظيف حامل للعمل في مناطق معينة، والمادة ٣٩ التي تسمح للمرأة بأخذ إجازة قبل أو بعد ولادة طفل، والمادة ٤١ التي تنص على شروط لتوظيف الأطفال بحدود معينة للعمر وساعات العمل. وبالنسبة للصحة والسلامة المهنيتين، وضعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نظام تأمين اجتماعي لموظفي الحكومة والمؤسسات. وأي شركة لديها عشرة موظفين أو أكثر عليها أن تنضم إلى نظام الضمان الاجتماعي لتأمين الرعاية الصحية لموظفيها. ويمكن تسجيل أي انتهاك للقواعد لدى السلطة المختصة. وعلى سبيل المثال، تلقت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية عام ٢٠٠٨ شكوى من امرأة تقول فيها إنها فصلت من العمل أثناء حملها في الشهر السابع. وبمقتضى قانون عمل لاو، يجب على رب العمل في هذه الحالة أن يدفع تعويضا للمدعية. وبالنسبة لنزاع العمل، يشكل قانون العمل صكا هاما لتسوية النزاع. ويُستخدم القانون الجنائي وقانون تنمية المرأة وحمايتها في معالجة حالات العنف ضد المرأة، بما في ذلك الانتهاك الجنسي والتحرش الجنسي في أماكن العمل.

٢٤ – وفقا لما ورد في التقرير، لا تتاح للقرويات وخصوصا الفقيرات فرص التنمية الذاتية، ولا تتاح لهن سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية – الاقتصادية، مثل تمويل العون الذاتي، والتعليم والرعاية الصحية. وفي هذا الخصوص، يرجى تقديم بيانات

واتجاهات تُظهر المعدلات الخاصة بمستويات تعليم الريفيات، والمسائل المتصلة بالصحة وسبل الحصول على الخدمات الصحية، وطبيعة مشاركتها في قطاعات العمل الرسمي وغير الرسمي وسبل الحصول على القروض والائتمان المالي. وما هي الخطوات التي اتخذتها الدولة الطرف لتحسين سبل حصول المرأة على فرص اقتصادية مثل رأس المال الإنتاجي ومعلومات عن السوق وتكنولوجيات الإنتاج؟

سبق أن ذُكرت بالتفصيل التدابير التي اتخذتها الحكومة لتيسير حصول النساء على التعليم والرعاية الصحية واتجاه تعليم المرأة في الإجابات على السؤال رقم ١٧ والسؤال رقم ٢١ أعلاه. ومع ذلك ففيما يلي تفسير إضافي:

أولا، ركزت الحكومة على مدى السنوات القليلة الماضية قدرا كبيرا من الموارد على تنمية التعليم، مهتمة بتنمية المناهج الدراسية والهياكل الأساسية اللازمة بحيث يتحسن قطاع التعليم كما وكيفا. ويجري هذا جنبا إلى جنب مع تعزيز المساواة بين الجنسين بالنسبة لإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية – الاقتصادية، بما فيها الخدمات التعليمية. وقد زاد معدل إلمام المرأة بالقراءة والكتابة باطراد من ٤٧,٩ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٦٣,٢ في المائة عام٢٠٠٥. ومع ذلك أشارت نتائج تعداد عام ٢٠٠٥ الذي أجرته إدارة الإحصاءات بوزارة التخطيط والاستثمار إلى أنه ما زالت توجد فجوة كبيرة بين معدلات إلمام النساء والرجال بالقراءة والكتابة. ولعدد المقيدين من الذكور والإناث أثر مباشر على قدرتهم على الإلمام بالقراءة والكتابة. فعلى سبيل المثال، يزيد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للرجال البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر في المناطق الحضرية (٩٢,٤ في المائة) عنه لدى النساء في نفس المناطق (٨٤,٥ في المائة)، وبالمثل، يزيد أيضا معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للريفيين البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر (٧٧,١ في المائة) عنه للريفيات من نفس العمر (٥٤ في المائة). وتشير هذه الأرقام أيضا إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للرجال والنساء في المناطق الحضرية أعلى منه في المناطق الريفية.

ثانيا، سبق أعلاه ذكر تفاصيل إمكانية الحصول على الخدمات الصحية. وقد رسمت الحكومة في سياستها الإجمالية الخطوط العريضة لاستراتيجية لتنمية الرعاية الصحية مع التأكيد بشدة على حماية صحة الأفراد في نفس الوقت الذي تأخذ فيه في الحسبان بالوقاية كمهمة رئيسية وبالعلاج كأمر حيوي. ويسير ذلك جنبا إلى جنب مع توسيع نطاق شبكة الخدمة الصحية في جميع أنحاء البلد بحيث يتمكن كل فرد من الحصول على الخدمات الصحية وأن يكون في صحة جيدة من أجل المشاركة الفعالة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد.

ثالثا، التدابير التي اتخذت للحصول على الائتمان. بذلت الحكومة جهودا كبيرة لتهيئة الفرص والظروف للأفراد من جميع الفئات العرقية، وبخاصة الفقراء والنساء، لكي تكون لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية والمصرفية عن طريق تقديم قروض أو ائتمانات صغيرة. وابتداء من سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وافقت الجمعية الوطنية على تمويل قدره ٢٥ بليون كيب من أجل إنشاء صناديق التنمية القروية في ٤٧ منطقة من أفقر المناطق ذات الأولوية. وفي السنتين الماليتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٥-٢٠٠٦ اعتمدت الجمعية الوطنية أيضا تمويلا إضافيا بمبلغ ١٠ بلايين كيب، وفي سنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ اعتمدت تمويلا بمبلغ ٩,٥ بليون كيب من أجل صناديق التنمية القروية تلك. والهدف من إنشاء مثل هذا الصندوق هو تهيئة ظروف مؤاتية للفقراء، وبخاصة النساء، لكي يمكنهم الحصول على الائتمانات والموارد اللازمة للإنتاج. وفضلا عن ذلك، يتيح مصرف التنمية الزراعية الفرص للمزارعين لكي يحصلوا على رأس المال اللازم للإنتاج. وفي عام ٢٠٠٧ أنشأت الحكومة مصرف نايوباي لتقديم القروض إلى الفقراء، بمن فيهم النساء، مع التركيز على ٤٧ منطقة فقيرة مستهدفة. وفضلا عن ذلك قامت المنظمات الجماهيرية، وبخاصة اتحاد لاو النسائي، بالتعبئة لإنشاء صناديق ادخار والتشجيع على ذلك، بغية إتاحة الفرص للقائمين بالأعمال للحصول على رأس المال من أجل الإنتاج في قطاعات مختلفة مثل الحرف اليدوية وتربية الماشية وزراعة المحاصيل وغير ذلك من الخدمات.

رابعا، تعاونت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية مع منظمة العمل الدولية على تنفيذ مشروع لمنع الاتجار بالنساء والأطفال في خمس مقاطعات في الجزء الأوسط و الجزء الجنوبي من البلد، مما يغطي ٢٣ منطقة و ٩٥ قرية مستهدفة و ٤٠ قرية غير مستهدفة. وتحقيقا لهذا الغرض، أنشئت صناديق التنمية القروية لمنع تدفق العمالة إلى تايلند، فضلا عن مكافحة الاتجار بالبشر والتخفيف من حدة الفقر في المناطق المستهدفة. وإنشاء صناديق التنمية القروية وفّر ما يصل إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٠٠ ١٠ كيب، أي ٠٠٠ ١٢٥ دولار. ويبلغ عدد أعضائها ٦٨١ ١٥ عضوا، منهم ٤٦٧ ٧ من النساء، وتتخذ هذه الصناديق سياسة تقديم قروض بدون فائدة إلى الأسر الفقيرة التي اقترضت نقودا للعلاج الطبي لأفرادها. وأسفر هذا عن تخفيض قدره ٤٠ في المائة من تدفق العمالة من المقاطعات المستهدفة إلى البلدان الأجنبية. وبإيجاز، كرست الحكومة مواردها المحدودة، مقترنة بتعبئة الموارد المحلية، فضلا عن الموارد التي تتبرع بها البلدان الأجنبية أو شركاء التنمية، لتحسين وتشييد الهياكل الأساسية الضرورية، مثل المدارس والمستشفيات والمستوصفات/المجموعات الطبية والجسور والطرق ونظم الري وغيرها من المرافق الأساسية لتهيئة ظروف مؤاتية للأفراد بحيث تكون لديهم

إمكانية واسعة النطاق للحصول على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، مما يحسن اتصال الأفراد ببعضهم البعض، والتبادل التجاري فيما بينهم، وأحوال معيشتهم.

خامسا، اتخذت الحكومة أيضا تدابير في مجال الزراعة والحراجة. وتميز قطاع الزراعة والحراجة بالفعالية في محاولة القضاء على الفقر والمشاركة بنشاط في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة في المناطق الريفية، حيث توجد مشاريع إنمائية مركزية للنساء.

- قرر قطاع الزراعة والحراجة أن يستغل زراعة المحاصيل الأساسية وتربية الماشية والحراجة، بالإضافة إلى تنظيم المنتجين في زيادة الإنتاج.
- يتعاون القطاع أيضا مع قطاع التصنيع بغية تعزيز تجهيز المنتجات الزراعية من أجل زيادة قيمة المنتجات الزراعية والحراجية. وسيساعد هذا على توفير المزيد من الوظائف وتخفيض بطالة نساء الحضر والزيادة الفعالة لوقت عمل الريفيات.
- تقوم وزارة الزراعة والحراجة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، والبنك المركزي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ووزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والبريد والتشييد، واتحاد لاو النسائي، والإدارات المحلية بتدعيم الإنتاج في ميادين الزراعة وتربية الماشية والحراجة، فضلا عن التسويق عن طريق توفير معلومات عنه. وقد حسنت وزارة الزراعة والحراجة أيضا من النقل والتخزين وتقنيات التجهيز ومهارات الإنتاج والتعبئة وتقديم القروض.
- وعززت الوزارة أيضا إدرار الدخل عن طريق زيادة إنتاج زراعة المحاصيل وتربية الماشية ومن خلال تنظيم فئات المنتجين المتحدين. وقامت الوزارة بإنشاء نظام للتعزيز التقني ونقل التكنولوجيا، فضلا عن استيراد خدمات للإنتاج (سلالات، سماد، مبيدات حشرية، آلات) في نفس الوقت الذي تهتم فيه بوضع مناهج للتدريب تناسب كل هدف، مع الاهتمام بوجه خاص بالنساء والفئات العرقية.

٢٥ - وفقا لما ورد في التقرير، يوجد الفقر في الأغلب في الأرياف والمناطق النائية، وخصوصا بين النساء. وكانت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة، قد حثت الدولة الطرف على التعجيل بخطتها للقضاء على الفقر بين النساء، وخصوصا الريفيات ونساء الأقليات العرقية، وذلك بالتماس المساعدة الدولية بشكل أنشط، والقيام في الوقت نفسه، باستخدام المنظورات الجنسانية في جميع البرامج الإنمائية وإدماج المرأة إدماجا كاملا في عملية اتخاذ القرارات بشأن تلك البرامج، وفي عمليات تنفيذها (انظر الفقرة ٢٢). يرجى تفصيل التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لتنفيذ تلك التوصيات. وماذا

فعلت الدولة الطرف لضمان تزويد نساء الأقليات العرقية، اللائي يعتمدن على إنتاج خشخاش الأفيون، بوسائل بديلة ومستدامة لكسب الرزق؟

جرى توضيح معظم عناصر هذا السؤال إلى حد كبير في الإجابة على السؤال رقم ٢٤ أعلاه. وقد تتضمن النقاط التالية معلومات إضافية: (١) اتخاذ بعض التدابير للحد من الفقر؛ و (٢) مشاركة النساء في اتخاذ القرار والتنفيذ فيما يتعلق بالتخطيط الإنمائي، و (٣) حلول لمسألة زراعة الأفيون.

أولا، هيأت الحكومة على مدار السنوات الماضية، إلى جانب بناء الهياكل الأساسية وغيرها من المرافق من أجل التنمية وتعزيز الأحوال المعيشية للأفراد، الظروف للنساء ومكنتهم من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع الرجال. وفضلا عن ذلك، يُسمح للنساء بالمساواة في الحصول على التدريب بغية تحديث معرفتهن ومهارتهن بحيث يتمكن من التطوير الفعال لأنفسهن ولأسرهن وللتنظيم وللمجتمع المحلي.

ثانيا، أنشأت الحكومة عام ٢٠٠٢ صندوقا لتخفيف حدة الفقرة بلغت قيمته ٢٠,٦٧ مليون دولار، وبدأ عمله في ثلاث مقاطعات. وهذه المقاطعات هي هوافانه وسافاناكت وشامباساك، وهي تغطي ١٤ منطقة عن طريق تزويد ٤٠٩ مشاريع بالأموال. وامتدت عملية الصندوق حتى الآن لتشمل مقاطعتي زينغهوانغ وزيكونغ، فأصبح مجموع المقاطعات الآن خمس تغطي ٢٠ منطقة يوجد بها ١ ٩١٣ قرية، منها ٧٨١ قرية فقيرة. وتهدف أنشطة المشروع إلى بناء هياكل أساسية في المناطق الريفية تتضمن مدارس، ومراكز للرعاية الصحية، ومجموعات طبية، ونظم صغيرة النطاق للري، وطرق وجسور ريفية. وعلاوة على ذلك، هناك أنشطة أخرى مصممة لكسب دخول إضافية، مثل أعمال النسج وغيرها. وستجري المرحلة الثانية من الصندوق من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، وقد دعمها البنك الدولي والمساعدة الإنمائية الدولية السويدية بما يساوي ١٩,٨ ملايين دولار، منها ١٥ مليون دولار منحة من البنك الدولي. وتمتد عمليات الصندوق في هذه المرحلة إلى مقاطعة أخرى، وهي مقاطعة لوانغ نامثا. وقد قُدم هذا المبلغ لمواصلة الأنشطة التي جرى تنفيذها في المرحلة الأولى من المشروع. وقد غطت عملية الصندوق من أجل تخفيف حدة الفقر حتى الآن ١٩ منطقة من أفقر ٤٧ منطقة من المناطق ذات الأولوية الإنمائية الحكومية.

ثالثا، بعد أن اعتمدت الجمعية الوطنية الاستراتيجية الوطنية للنمو والقضاء على الفقر في عام ٢٠٠٣، اعتمدت الحكومة أربعة قطاعات: الزراعة والتعليم والصحة العامة والهياكل الأساسية (النقل) بوصفها القطاعات الرئيسية لتدعيم النمو الاقتصادي والمساعدة على القضاء على الفقر وتعزيز الاستثمار. وتتعاون وزارة التخطيط والاستثمار مع هذه القطاعات

الأربعة ومع اللجنة التوجيهية للتنمية الريفية، فضلا عن القطاعات ذات الصلة على صعيد المقاطعات، في مجال تنظيم تدريب المسؤولين الحكوميين المعنيين على صعيد المناطق على صياغة خطط العمل من أجل التنمية القائمة على المشاركة لمجموعات القرى؛ ويتضمن ذلك مجالات التخطيط، والزراعة، والتعليم، والصحة، والصناعة، والحرف اليدوية والتجارة، والطاقة والتعدين، والسياحة، والعمل والرعاية الاجتماعية. ويشدد التدريب على أهمية أدوار الجنسين عن طريق التشجيع على تعزيز مشاركة المرأة في تجهيز البيانات وجمع المعلومات وتحليلها، فضلا عن عملية وضع الأولويات ووضع الأنشطة من أجل تنمية الفئات القروية وتخفيف حدة الفقر. وجرى وضع المعرفة والمهارات المكتسبة من التدريب موضع التنفيذ منذ ذلك الحين في فئات القرى المستهدفة في المقاطعات والمناطق المستهدفة تلك. وقد أكملت حتى الآن ٦٨ فئة قروية في ٥٧ منطقة فقيرة من المناطق البالغ عددها ٧٢ صياغة خطط العمل هذه. ومنحت صياغة خطط العمل القائمة على المشاركة الفرصة للنساء للمشاركة على قدم المساواة مع الرجال في وضع تفاصيل لتلك الخطط واتخاذ قرار بشأنها، وبذلك أصبحت المرأة أكثر قدرة على فهم دورها وأكثر ثقة وفعالية من أجل المشاركة في عملية صياغة خطط للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، عملت وزارة التخطيط والاستثمار عن كثب مع اتحاد لاو النسائي والوكالات والإدارات المحلية الأخرى ذات الصلة على إدماج أدوار الجنسين في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وفي الخطط الإنمائية الخاصة بها، وفي نفس الوقت الذي تبنى فيه قدرات المرأة تدريجيا.

رابعا، اعتمدت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع إدخال طرق وأساليب لوقف زراعة الأفيون عن طريق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو والقضاء على الفقر وبرامج القضاء على الفقر من أجل إيجاد بدائل لزراعة الأفيون. وتتضمن الأنشطة المزمع الاضطلاع بها: (١) وضع استراتيجية إنمائية وطنية عامة تودي بزراعة الأفيون، ويقوم بالاضطلاع بها مركز تنفيذ قوى على صعيد المناطق؛ و (٢) إنشاء صندوق إنمائي بغرض وضع بدائل لزراعة الأفيون؛ و (٣) توفير مختلف الموظفين التقنيين لمثل هذه المراكز، وعلى سبيل المثال، الموظفين الذين يتناولون الشؤون المالية وشؤون إدرار الدخل. وتستهدف تلك الأنشطة مناطق ريفية مثل منطقتي يورت – أو وسامغانه التابعتين لمقاطعة فونغسالي، وزايسومبون، ومقاطعة فيينتيان، وفينغ فوخا، ولوانغ نومثا، ومنطقة مونغ في بوكيو، وخامكيوت، وفينغ زاي، ومنطقتي فينغثونغ وسامتاي في هوافانه وغيرها من المناطق الفقيرة في المقاطعات الأخرى.

الفئات الضعيفة من النساء

٢٦ - نظرا لأن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفقا لما ورد بالتقرير، تعتبر إحدى أكثر الدول تعددا للأعراق في العالم، إذ يوجد بها ٤٩ فئة عرقية رسمية، فيرجى تقديم مزيد من المعلومات عن حالة حقوق الإنسان للنساء المنتميات لفئات عرقية ولفئات الأقليات، فيما يخص التعليم والعمل، والمسائل المتصلة بالصحة وسبل الحصول على الخدمات الصحية، والتمتع بالحق في حيازة الأراضي والحماية من العنف. وينبغي تقديم معلومات مماثلة فيما يخص النساء المنتميات إلى الفئات الضعيفة الأخرى، بما في ذلك المسنات والمعوقات.

فيما يتعلق بالتعليم والعمل وسبل الحصول على الرعاية الصحية للأفراد من جميع الفئات العرقية، وبخاصة الفئات الضعيفة من النساء، لدى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التعليقات والتوضيحات التالية:

أولا، لا تعتبر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن أية فئة عرقية لاوية أقلية عرقية. وقد وُضِعت سياسة الحكومة بشأن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتهيئة مزايا تتمتع بها بالتساوي جميع الفئات العرقية في لاوس. ولجميع الفئات العرقية نفس الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويقدم تنفيذ برنامج تخفيف حدة الفقر مثلا طيبا. وقد جرى وضع البرنامج بهدف تحقيق التنمية لجميع القرى والفئات القروية التي جرى تعريفها كأهداف للبرنامج: وهي أفقر القرى والفئات القروية. وأهلية الحصول على الأولوية في التنمية هي درجة الفقر وليست إثنية الأفراد. وعلى سبيل المثال، فجميع أفراد أية قرية مستهدفة سيتمتعون بعدالة ومساواة بمزايا المشاريع الإنمائية والتعليم والرعاية الصحية والصناديق الإنمائية والقروض وغيرها دون تمييز قائم على أصلهم العرقي.

ثانيا، انتفعت الفئات العرقية الـ ٤٩ جميعها بمختلف المشاريع والبرامج والتدابير الإنمائية المذكورة أعلاه وفقا لأولويات تلك الفئات. وفي مجال التعليم، أنشئ مركز لتعزيز تعليم النساء والأفراد من أصل عرقي والأشخاص ذوي الإعاقة. وعند تنفيذ السياسة التعليمية التي تستهدف النساء والأفراد من أصل عرقي، أنشأت وزارة التعليم عددا من المشاريع التعليمية مثل التدريب المهني والتدريب لرفع المستوى من أجل الأفراد من أصل عرقي، وهو مشروع لتعزيز التعليم الأساسي بشأن نوعية الحياة. ونظمت الوزارة أيضا تدريبا على نوعية الحياة. ودربت الوزارة أيضا المعلمين من أصول عرقية لتلبية الاحتياج لمعلمين في الأرياف حيث يوجد خليط من الأفراد من فئات عرقية كثيرة.

ثالثا، نفذت السلطة الوطنية لسندات ملكية الأراضي منذ عام ١٩٩٥ برنامجا لسندات ملكية الأراضي (المرحلة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٣) والمرحلة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٨)). ومنذ عام ٢٠٠٦ أصدر المشروع ٢٠٠ ٣٩٣ شهادة بسندات ملكية الأراضي للأفراد، منها ٢٧٦ ١٤٢ شهادة تخص نساء، أي ما يعادل ٣٦,١٨ في المائة. ويجري تنفيذ برنامج سندات ملكية الأراضي من المناطق الحضرية إلى الريفية ومن السهول إلى الهضاب. وفي المناطق الريفية التي لم تغطها عمليات البرنامج، اتبعت الحكومة سياسة تفويض الإدارات المحلية بالسماح للأفراد باستخدام الأراضي، بحيث يمكنهم العمل في الأرض لكسب معيشتهم ورعاية الأحراج وفقا لسياسة الحكومة.

رابعا، فيما يتعلق بالنساء ذوات الإعاقة، اتخذت الحكومة أيضا سياسة لتعزيز حقوقهن. فأنشأت الحكومة لجنة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، ووافقت على إنشاء رابطة المعاقين، وأنشأت مراكز التدريب المهني للأفراد ذوي الإعاقة في البلد (مركز في لانغ برابانغ وآخر في سافاناكت وثالث في شامباساك واثنان في العاصمة)، ومنها مركز للنساء ذوات الإعاقة. وأنشأت الحكومة أيضا مركزا لإعادة تأهيل المعاقين. وتتحمل الحكومة مسؤولية الاحتياجات الأساسية للمعيشة للنساء اللاتي أصبحن معاقات لمشاركتهن في ميادين القتال أو لخدمتهن في النضال الوطني. وتكون أسرهن مسؤولة عن احتياجاتهن الإضافية. وفيما يتصل بالأطفال ذوي الإعاقة، وضعت وزارة التعليم برنامجا للتعليم والتدريس للطلبة المختلطين فيما بين الأطفال العاديين وذوي الإعاقة. وهناك أيضا مشروع في مركز إعادة التأهيل الذي يتناول رعاية ذوي الإعاقة وتزويدهم بالتعليم.

ورغم هذه الجهود، تواجه الحكومة صعوبات فيما يتعلق برعاية ذوي الإعاقة الذين يعيشون في مناطق ريفية نائية. وتواجه المسنات والنساء اللاتي يعشن في مناطق ريفية نائية بدون إمكانية الوصول إلى طريق بري مشاكل صعبة؛ فلا يمكنهن مساعدة أنفسهن عندما يصيبهن المرض، ويفتقرن إلى الموارد اللازمة لمعيشتهن. والنساء ذوات الإعاقة يواجهن صعوبة في الحركة بسبب نقص الأدوات التي تساعدهن، وهي العصي والكراسي المدولبة وغيرها.

٢٧ - مع مراعاة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يرجى بيان ما إذا كان الرجال والنساء من المحاربين القدماء قد استفادوا من الاعتراف والتأهيل على قدم المساواة، بما في ذلك الرعاية الطبية.

فيما يلي إجابة الحكومة على هذا السؤال:

تتمتع النساء اللاتي انضممن إلى الثورة الوطنية من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٧٥ بالمزايا التي نص عليها مرسوم رئيس الوزراء رقم ٣٤٣ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ التي

توفر الدولة بمقتضاه الأرض والمنازل أو تمول جزءا من مبنى أو تصلح منازل أو مركبات للأفراد الواقعين في الفئة المذكورة أعلاه. وفضلا عن ذلك، تعاونت الحكومة أيضا مع رابطة المحاربين القدماء لتنفيذ مشروع يتناول رعاية ومساعدة المسنات. والمرسوم المذكور أعلاه ينطبق بالتساوي على جميع الأشخاص الواقعين في تلك الفئات دون أي تمييز يتعلق بالأصل العرقي أو غير ذلك من التمييز المحظور، بل وفقا لأعمالهم وخدماتهم أثناء النضال الثوري.

وأصدرت الحكومة أيضا مرسوما آخر هو المرسوم رقم ٧٠ لمجلس الوزراء عن نظام التأمين الاجتماعي للدولة. ووفقا لهذا المرسوم، يتمتع أعضاء هذا النظام به، فعلى سبيل المثال، يتلقون علاجا وإعادة تأهيل صحي وأعضاء صناعية، مثل العصي والكراسي المدولبة ورسوم الانتقال وغيرها. وتقدم الحكومة لهم هذه الأشياء بالمجان. وإلى جانب ذلك، تجري معاملتهم مثل المسؤولين الحكوميين الآخرين.

وفيما يتعلق بالمعوقين الخاصين، فالحكومة تعاملهم معاملة خاصة، مثل توفير منازل جديدة وهي عبارة عن دار بها غرفتي نوم وغرفة جلوس ومطبخ وحمام، منزل لكل شخص وحارس تدفع له الدولة مرتبه.

الزواج والعلاقات الأسرية

٢٨ - وفقا لما ورد في التقرير، تنص المادة ١٧ من قانون تنمية المرأة وحمايتها أن للرجال والنساء الحق في الزواج عند بلوغ ١٨ سنة من العمر وأنه يجوز في حالات خاصة وضرورية، تخفيض الحد إلى أقل من ١٨ سنة من العمر، ولكن ليس إلى أقل من ١٥ سنة. وأوصت اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة بأن تحظر الدولة الطرف الزواج دون السن المحددة في جميع الظروف (انظر الفقرة ٣٨). ويرجى بيان أية خطوات اتخذت لرفع الحد الأدنى لسن الزواج بالنسبة للفتيان والفتيات إلى ١٨ سنة لجعلها متوافقة مع المادة ١٦ من الاتفاقية، والتوصية العامة رقم ٢١ للجنة، وما إذا كان قد وضع جدول زمني لإصدار مثل هذا التعديل. كما يرجى إبلاغ اللجنة عن مدى ممارسة زواج القاصر في الدولة الطرف، رغم حظر تعدد الزوجات رسميا.

بالنسبة للزواج والعلاقات الأسرية، توضح الوكالة الحكومية المختصة أن المادة ١٧ من قانون تنمية المرأة وحمايتها ليس بها حكم يتناول مثل هذه الظروف الخاصة، بينما يتضمن قانون الأسرة رقم٧/٩٠ ISPA المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ أحكاما تتناول مثل هذه الحالة الخاصة. وقانون الأسرة المعدل للجمعية الوطنية لعام ٢٠٠٨ رقم ٠٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٨ يبطل الأحكام المتعلقة بهذه الحالة الخاصة بحيث تتماشى مع المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفيما يتعلق بمسألة الخليلة أو

ما يسمى بالزوجة القاصر، فهذا أمر غير قانوني بمقتضى قانون جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

البروتوكول الاختياري والتعديل المتعلق بالفقرة ١ من المادة ٢٠، من الاتفاقية

٢٩ - يرجى بيان التقدم المحرز في التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية أو الانضمام إليه وقبول التعديل المدخل على الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية على النحو الذي أوصت به اللجنة في ملاحظاتها الختامية السابقة (انظر الفقرة ٤١).

فيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري، تنظر هيئة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة في إمكانية مشاركة لاو فيها؛ أما بالنسبة لتعديل المادة ٢٠، فهذا أمر ينظر فيه خبراء فنيون وستقدم النتائج التي يتوصلون إليها في وقت لاحق.